الحدث

يعيد تهديد وزير الخارجية الاميركي انتوني بلينكن بمحاسبة المتورطين في الهجوم على مطار أربيل وقاعدة حرير، سيناريو استهداف مليشيات عراقية، وذلك بعد تبنّي مجموعة غير معروفة المسؤولية عن العملية، فيما سارعت إيران إلى رفض تحميلها المسؤولية

قصف أربيل

عنوان جديد للتوتر الإيراني الأميركي

قوة كردية في موقع سقوط صاروخ قرب مطار أربيل أمس الأول (رويترز/ كيليس/الأناضول)

بغداد ـ عادل النواب
أكثم سيف الدين
طهران ـ صابر غل عنبري

في سيناريو شبيه باستهداف المنطقة الخضراء في العاصمة العراقية، تعرّض مطار أربيل وقاعدة حرير، التي تؤوي جنوداً أميركيين، في إقليم كردستان العراق، إلى هجوم بصواريخ كاتيوشا، مساء أول من أمس الإثنين، أدى إلى سقوط قتيل أجنبي، وإصابة 9 آخرين، بينهم أميركيون متعاقدون في تطوير قاعدة حرير. وقد يمثل هذا التطور عنواناً جديداً للتصعيد بين الولايات المتحدة وإيران، التي سارعت إلى رفض اتهامها بالوقوف خلف الهجوم، الذي تبنّته جماعة غير معروفة تطلق على نفسها اسم «سرايا أولياء الدم»، في إشارة إلى زعيم «فيلق القدس» قاسم سليماني والقيادي في «الحشد الشعبي» أبو مهدي المهندس، اللذين قتلتهما أميركا.

وهذا هو ثاني هجوم من نوعه يستهدف مطار أربيل منذ سبتمبر/أيلول الماضي، حين تعرّض إلى 6 صواريخ من دون وقوع خسائر بشرية، واتهمت سلطات الإقليم آنذاك فصائل في «الحشد الشعبي» بشن الهجوم. وهجوم مساء الاثنين، هو الأول الذي يستهدف مرافق غربية عسكرية أو دبلوماسية في العراق منذ نحو شهرين، إذ يعود الأخير إلى منتصف ديسمبر/كانون الأول الماضي، حين انفجرت صواريخ قرب السفارة الأميركية في بغداد. وفي أكتوبر/تشرين الأول الماضي، هدّدت الولايات المتحدة بأنها ستغلق سفارتها في بغداد في حال استمرّت الهجمات الصاروخية، ما دفع المليشيات إلى الموافقة على هدنة دائمة.

وتعليقاً على الهجوم، كتب رئيس الحكومة العراقية مصطفى الكاظمي، في تغريدة، أمس الثلاثاء، أن «العمل الإرهابي الذي استهدف إقليم كردستان يهدف إلى خلق الفوضى وخلط الأوراق». وأضاف الكاظمي، الذي أعلن عن تشكيل لجنة تحقيق مشتركة بين بغداد وأربيل، أن «هذا العمل الإرهابي يأتي (بالتزامن) مع الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة لتهدئة الأوضاع في المنطقة، وإبعاد البلد عن الصراعات، وأن لا يكون العراق حديقة خلفية لها». من جهته، هدد وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، في بيان، «بمحاسبة المسؤولين» عن العملية، وهو ما يشي بتكرار الهجمات التي شنتها طائرات أميركية، في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب، ضد مليشيات في «الحشد الشعبي» اتهمتها بالوقوف وراء أستهداف السفارة الأميركية في بغداد. وأضاف بلينكن أنه تواصل مع رئيس حكومة إقليم كردستان، مسرور البارزاني، لتأكيد «الدعم» الأميركي «الكامل» لإجراء تحقيق في الهجوم. ودان البارزاني، من جهته، الهجوم «باشدّ العبارات»، فيما جاء في تغريدة للرئيس العراقي برهم صالح أن «استهداف أربيل الذي أوقع ضحايا، يُمثل تصعيداً خطيراً وعملاً إرهابياً اجرامياً».

وأسفر الهجوم على المطار وقاعدة حرير، الذي تم تنفيذه بـ14 صاروخ كاتيوشا، عن قتيل من جنسية أجنبية، يرجح أنها «فيليبينية»، فضلاً عن جرح 9، بينهم جندي أميركي. وبحسب بيان وزارة الداخلية في إقليم كردستان، فإنه تم العثور على سيارة من طراز «كيا» على الطريق بين بلدة الكوير، التابعة لمحافظة نينوى، وأربيل، تم استخدامها في إطلاق الصواريخ، من دون أن توضح مزيداً من التفاصيل، كون المنطقة المحددة تمتد لأكثر من 70 كيلومتراً. لكن مصادر كردية أمنية في أربيل أكدت، لـ«العربي الجديد»، أن الهجوم نفّذ من داخل حدود إقليم كردستان، ومن مناطق سيطرة البشمركة، وهو ما يمثل تحدياً أمنياً كبيراً للإقليم، إذ يشير إلى اختراق المليشيات له، أو تجنيدهم شبكات تعمل لصالحهم هناك.

وتبنت مليشيا غير معروفة تدعى «سرايا أولياء الدم»، الهجوم، متوعدة بهجمات لاحقة، وقالت في بيان، تناقلته وكالات أنباء عراقية محلية، «أقدمنا من قاعدة الاحتلال (حرير) في أربيل لمسافة 7 كيلومترات، وتمكنا من توجيه ضربة قاصمة قوامها 24 صاروخاً، أصابت أهدافها بدقة، بعد أن فشلت منظومة CRAM وقذائف الاحتلال في اعتراضها، ما أدى إلى أضرار جسيمة بالبنايات ومخازن وطائرات الاحتلال، وسقوط العديد من الإصابات في صفوف عناصرهم المحتلة». وأضافت «لن يكون الاحتلال الأميركي بمأمن من ضرباتنا في أي شبر من الوطن، حتى في كردستان، التي نعدكم بعمليات نوعية أخرى فيها». ونقلت وكالة «فرانس برس» عن مسؤولين أمنيين قولهم إن اسم هذه المجموعة مجرد «واجهة» لفصائل مسلّحة معروفة موالية لإيران تريد انسحاب القوات الأجنبية من العراق. وعمّ الصمت مختلف أتباع إيران في العراق. وحاولت وسائل إعلام تابعة لفصائل مسلحة، و«اتحاد الإذاعات والتلفزيونات الإسلامية» المدعوم من طهران، بغداد وأربيل لتقديم الجناة إلى العدالة». ودانت مصر والأردن والإمارات والسعودية وتركيا ومنظمة التعاون الإسلامي ومجلس التعاون الخليجي، الهجوم. وكتب وزير الخارجية البريطاني دومينيك راب، في تغريدة، أن «الهجوم على قوات التحالف والمدنيين في أربيل عمل شائن وغير مقبول. لن يغفر العراقيون للفصائل المسلحة التي تعرّض استقرار العراق للخطر».

في المقابل، قالت مصادر سياسية من إقليم كردستان، لـ«العربي الجديد»، إن «جميع الدلائل تشير إلى أن الجهة المنفذة لهذا الهجوم الإرهابي هي من الجماعات المسلّحة الموالية لإيران. وعلى الرغم من إعلان مليشيا «سرايا أولياء الدم تبني الهجوم، إلا أن المتهمة الأساسية هي مليشيا كتائب حزب الله».

وأعلن مسؤول في حكومة الكاظمي، طلب عدم ذكر اسمه، لـ«العربي الجديد»، أنّ «الرد الأميركي محتمل على الهجوم، لكن لا أحد حتى الآن يعرف حجمه أو متى». من جهته، قال نائب في لجنة الأمن والدفاع في البرلمان العراقي إن قيادات سياسية تواصلت مع صالح والكاظمي، من أجل احتواء الموقف. وأضاف، في اتصال هاتفي مع «العربي الجديد»، أن المؤشرات ترجح تورط كتائب حزب الله في الهجوم، واستخدمت اسم تشكيل جديد، وهو «أولياء الدم للتغطية أو المناورة»، من دون أن يستبعد «حصول الكتائب على المساعدة من أطراف كردية مناوئة لأربيل، مثل حزب العمال الكردستاني، الذي ينشط في مناطق شمال أربيل وشرقي دهوك». واعتبر أن الحديث عن رد عسكري أميركي «مجرد تكهنات في الوقت الحالي».

مقابل ذلك، قال المتحدث باسم «الحشد الشعبي» في محور الشمال، علي الحسيني، لـ«العربي الجديد»، إن «الصواريخ انطلقت من مناطق خارج سيطرة الحشد الشعبي». واعتبر أن «الاتهامات ضد الحشد الشعبي جاهزة من قبل إقليم كردستان وبعض الأطراف السياسية، وهذه الاتهامات تأتي من أجل خلق ذريعة لاستهداف الحشد أو قيادته من قبل الولايات المتحدة». وأضاف «ننتظر إكمال التحقيقات، وأي جهة يثبت تورطها في عملية قصف أربيل سيكون لها حساب وعقاب مهما كانت، ولا نستبعد وجود أطراف داخلية أو خارجية تقف خلف عملية القصف، بهدف خلط الأوراق وإثارة الفتنة وزعزعة الأمن والاستقرار، وحتى تكون هناك ذريعة لضرب الحشد الشعبي وقادته».

لكن القيادي في الحزب «الديمقراطي الكردستاني» الحاكم في أربيل، عماد باجلان، قال لـ«العربي الجديد»، إن «عملية قصف أربيل، انطلقت من مناطق سيطرة الحكومة الاتحادية في نينوى. والهجوم له رسائل أمنية وسياسية كثيرة، أغلبها للجانب الأميركي، تفيد بأننا قادرون على الوصول إليكم في أربيل، وأخرى سياسية لحكومة كردستان بأننا قادرون على زعزعة أمنكم أيضاً». واعتبر أن عملية القصف «لن تمر مثل سابقاتها. كما أن الجانب الأميركي سيكون له موقف حيال ما حصل في أربيل، خصوصاً بعد تسجيل إصابات بين الأميركيين. فربما يكون هناك رد سريع على الجهات المتورطة في هذه الأعمال، خصوصاً أنها معروفة ومتابعة من قبل واشنطن». وتابع أن «الجهات التي تقف خلف عمليات القصف في أربيل، هي نفسها من تقف خلف عمليات قصف المنطقة الخضراء».

أما الباحث السياسي في إقليم كردستان هيوا عثمان، فاعتبر أن القصف «رسالة إيرانية واضحة إلى الإقليم والولايات المتحدة». وأوضح، في تعليق على «فيسبوك»، أن «ما رأيناه في أربيل ومطارها هو رسالة إيرانية واضحة إلى الإقليم والولايات المتحدة. نوع الصواريخ، والمنصة التي أطلقت منها، واسم الجماعة التي تبنت الهجوم ولغة البيان جميعها تقول لنا: صنع في إيران». من جهته، قال الخبير الأمني والعسكري العراقي سعد الحديثي، لـ«العربي الجديد»، إن الهجوم على أربيل فتح مرحلة جديدة من التصعيد، وإن تم التخطيط والتنفيذ من مناطق نفوذ المليشيات المسلحة الموالية لإيران.

> نائب عراقي: المؤشرات ترجح تورط كتائب حزب الله في الهجوم
>
> علي الحسيني: الاتهامات للحشد الشعبي لخلق ذريعة لاستهدافه

البارزاني يريد تحركاً أممياً

طالب رئيس إقليم كردستان العراق، نيجيرفان البارزاني، امس الثلاثاء، مجلس الامن الدولي والامم المتحدة بالعمل على انهاء المخاطر التي تشكل تهديدا للإقليم. وقال البارزاني ان «على مجلس الامن الدولي والامم المتحدة ان يأخذا مخاطر هجوم اربيل على محمل الجد، وان يعملا على انهائها»، معتبرا ان «غياب التنسيق ووجود قوات ومجاميع مسلحة خارج اوامر وسلطة الحكومة الاتحادية شكلا توترا في المنطقة وتهديدات للإقليم».

دور اكبر لـ«الأطلسي»

يعتزم حلف شمال الاطلسي توسيع نطاق مهمة التدريب التي يضطلع بها في العراق بمجرد انحسار كورونا، ما يعني ترسيخ دور اكبر للناتو في الشرق الاوسط. وتوقع دبلوماسيون، في حديث لـ«رويترز»، ان يوافق وزراء الدفاع في الحلف غدا الخميس على خطط قد ترفع القوة من نحو 500 جندي حاليا، الى 4 او 5 الاف. وبحسب الامين العام للحلف ينس ستولتنبرغ، فان عددا اكبر من جنود الحلف سيعملون في مزيد من المؤسسات الامنية بجميع انحاء العراق.

للحديث تتمة...

الجزائر... النوايا في السياسة أفعال

عثمان لحياني

في السياسة تختلف الأمور عن الدين. فالشك هو الأصل ويسبق استحسان النيّة. وفي السياسة أيضاً، النوايا هي الفعل الذي يعبّر عنه بقرارات وخطوات عملية يتخذها الطرف الذي يريد إظهار حسن النيّة.

الحس الجزائري شكاك بطبعه. وقد عززت ممارسات النظام، على مدار عقود من الوعود الزائفة، هذا الحس لدى عموم المواطنين. بل إنه وفي العرف الشعبي في الجزائر تأخذ كلمة «نوايا» مُعرفاً ومعنى «السذاجة»، كأن يقال لأحدهم «أنت نيّة»، ويعني «أنت ساذج». لذلك يمكن فهم دواعي كل هذه الضجة السياسية التي أعقبت لقاءات الرئيس عبد المجيد تبون بقادة أحزاب سياسية، بينها أحزاب معارضة، وأبرزها جبهة القوى الاشتراكية، كانت محسوبة على الشارع، ومنحازة لخيار الحراك الشعبي، ورافضة للمسار الانتخابي الذي فرضته السلطة منذ منتصف 2019.

في الجزائر الهوة سحيقة بين النظام والشارع. كلاهما في وادٍ لا وجود فيه للآخر، وثمة دائماً تباعد قياسي بين الحكومة والشعب. كما أن المسافة واسعة بين السلطة والمعارضة، وبين المعارضة نفسها أيضاً، بحكم سوابق سياسية عديدة لم توفها السلطة استحقاقاتها، على غرار لقاءات تبون في يناير/كانون الثاني 2020، التي تبعها إغلاق للمدن وانغلاق سياسي وتضييق على الحريات. لذلك يحضر الشك أولاً في كل خطوة تقوم بها.

ويتحمّل تبون، لكونه ابن مسار وتنشئة كاملة داخل السلطة، أيضاً تبعات هذا الشك، الذي يحتاج إلى مسافة طويلة من الصدق والخطوات الجريئة والقرارات الثورية لنسفه. تبون أراد أن يوجّه من خلال لقاءاته الأخيرة بقادة الأحزاب السياسية رسالة مفادها أنه طوى ملف مرضه نهائياً (عاد الجمعة بدا لقاءاته السبت الماضي)، وأنه بصدد إنجاز خطوات دون استشارة شركائه في صنع القرار، وأنه منفتح على كل القوى السياسية والاقتراحات. لكن ذلك يبقى في مستوى النوايا التي لا تعني شيئاً، ما لم يتبعها ما يفيد بتكريسها في الواقع السياسي.

أكثر من ذلك، مستوى الأزمة في البلد يحتاج إلى مستوى آخر من الحوار الشفاف والواضح في بنوده وأطرافه، وفي مخرجاته الملزمة للجميع. والحوار بدوره يحتاج إلى تعزيز الثقة، التي تمر عبر تدابير تهدئة وخطوات، هي في الواقع جزء من حقوق الجزائريين المكفولة في الدستور حولتها السلطة إلى مزية، ويفترض أن تكون خارج أي نطاق للحوار.

خاص

إثيوبيا تتحرك لإجهاض التفاوض حول سد النهضة

القاهرة ـ العربي الجديد

في وقت يتصاعد التوتر على الحدود بين السودان وإثيوبيا، تحاول الأخيرة تعطيل المساعي المصرية والسودانية لإحياء المسار التفاوضي حول قواعد ملء وتشغيل سد النهضة، تحت مظلة الاتحاد الأفريقي. ويُعدّ المسار الأفريقي خطوة أخيرة يمكن الرهان عليها، قبل اللجوء إلى مجلس الأمن أو الانسحاب الفردي أو الثنائي من اتفاق المبادئ الموقع في مارس/آذار 2015. والانسحاب هنا سيعني تصعيد الأزمة إلى مستوى لن تحل فيه إلا بقوة القرار الأممي الدبلوماسي القانوني، أو القوة العسكرية؛ الخيار الذي لم تتحدث عنه بشكل صريح القيادات المصرية والسودانية حتى الآن، بينما لوّحت الإدارة الأميركي السابق دونالد ترامب، إليه، كاحتمال قائم لإنهاء الأزمة.

وكشفت مصادر دبلوماسية مصرية وأخرى أوروبية ذات صلة بالاتحاد الأفريقي لـ«العربي الجديد»، أن إثيوبيا تسعى للضغط على رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية فيليكس تشيسيكيدي، الرئيس الحالي للاتحاد، لتنحية بلاده عموماً ونفسه خصوصاً عن المفاوضات، بحجة أنه طرف غير محايد وسبق أن أعلن في بعض المناسبات تأييده لمصر.

وأضافت المصادر أن إثيوبيا تحاول استغلال ميزة كونها مقراً للاتحاد، بالإضافة إلى أن معظم المسؤولين الإداريين والدبلوماسيين العاملين في مفوضية الاتحاد الأفريقي هم من الإثيوبيين. وتعمل أديس أبابا على تهيئة رأي عام ضد محاولات تشيسيكيدي، التي بدأت الأسبوع الماضي بمساعدة رئيس مفوضية الاتحاد، موسى فكي، لوضع جدول زمني أولي يتضمن دعوة وزراء الخارجية والمياه في الدول الثلاث للاجتماع والبت في أمرين أساسيين؛ أولهما دور الخبراء التابعين للاتحاد في المفاوضات المقبلة، وثانيهما وضع جدول زمني محدد وقصير الأجل لجولة تفاوضية سريعة ومثمرة خلال شهر مارس المقبل.

وفي موازاة ذلك، تُجري إثيوبيا اتصالات بممثلين للدول أعضاء مكتب الاتحاد، والذين يشاركون بصفتهم في المفاوضات كمراقبين، لإبلاغهم تخوفها من المرحلة المقبلة من المفاوضات برئاسة تشيسيكيدي، وتدّعي أن مصر والسودان اتفقتا على إفشال المفاوضات السابقة برئاسة جنوب أفريقيا، وبالتالي فإنه لا أمل يُرجى في مفاوضات تُعرف نتيجتها سلفاً، بحجة أن الكونغو الديمقراطية أعلنت سابقاً «تفهمها لمخاوف مصر من سد النهضة».

> يرتبط دبلوماسيون أثيوبيون بعلاقات وثيقة مع بلينكن

وبحسب المصادر، فإن هذا التقويض المبكر وغير المعلن للمفاوضات يهدف في الأساس إلى إبقاء حالة الجمود الحالية باقية لنحو 160 يوماً متبقياً، تفصل مشروع سد النهضة عن بدء مرحلة الملء الفعلي الثاني، الذي من المنتظر أن تتجاوز كمية المياه التي سيتم حجزها خلاله 13 مليون متر مكعب، أي أكثر من ثلاثة أمثال ما تم حجزه من المياه في مرحلة الملء الأول، الصيف الماضي، وهو ما سيصعّب الأمور كثيراً على السودان خصيصاً، وبدرجة أقل مصر، في التعامل مع التحديات المائية المنتظرة، مع توقع خروج بعض محطات التغذية من الخدمة في الخرطوم كما حصل العام الماضي، فضلاً عن غياب عنصر الأمان الكامل عن سد الروصيرص، حال استمرار عدم التنسيق في كميات المياه المحجوزة والمقرر تدفقها.

وأوضحت المصادر أن مصر، من جهتها، وتحسباً لعدم نجاح مساعي عقد جولة المفاوضات المرتقبة، بدأت اتصالات بالدول الرئيسية التي راقبت الأزمة منذ بدايتها، والتي يشارك بعض مستثمريها في عمليات إنشاء السد، وكذلك دول في الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في مجلس الأمن. وهدفت القاهرة إلى إعلامهم بالمستجدات الحالية، وبالاحتمال الوشيك للملء الثاني للسدّ من دون إخطار أو اتفاق مسبق على جدول التشغيل، بموازاة التحركات الجارية في واشنطن وعواصم أخرى لحشد رأي عام ضد الممارسات الإثيوبية.

لكن هذه المساعي الدبلوماسية ليست لها آثار إيجابية تذكر على أرض الواقع حتى الآن، خصوصاً من دولة بحجم الصين التي كانت قد تعهدت من قبل ببذل جهد لتقريب وجهات النظر بين القاهرة وأديس أبابا، باعتبارها من كبار شركاء التنظيمين. مع العلم أن بكين أدت دوراً لإجهاض المساعي المصرية لتدويل القضية الصيف الماضي، لكنها حالياً تتذرّع بوباء كورونا والخلافات مع الولايات المتحدة، لتبرير تأخر طرح حلول واقعية للأزمة.

وبحسب المصادر، فإن الصين تنتظر تحركاً واضحاً من الإدارة الأميركية الجديدة إزاء الملف، لتتخذ خطوة مختلفة عن السياق الأميركي. لكن ما يزيد الأمر تعقيداً، لجهة التوقيت، هو أن إدارة بايدن ما زالت تنأى بنفسها عن التدخل في الأزمة، وتولي اهتماماً أكبر بالأوضاع الداخلية الإثيوبية. وقد بدأ أركان الإدارة اهتمامهم في الصراع حرب إقليم تيغراي، خصوصاً بسبب العلاقة المتينة التي تجمع مسؤولين ودبلوماسيين سابقين من هذه القومية مع شخصيات نافذة في إدارة بايدن، تحديداً وزير الخارجية أنتوني بلينكن ومديرة مجلس السياسات الداخلية سوزان رايس.

وعلى إثر هذه التعقيدات، صدرت تكليفات للمسؤولين في وزارة الري المصرية بالاستعداد للتعامل مع الملء الثاني للسد، باعتباره أمراً واقعاً، وبغض النظر عن استئناف المفاوضات من عدمه، وفق ما كشفه مصدر مطلع في وزارة الري، وباستمرار العمل من دون توقف في مشروع تبطين الترع الذي سيدخل قريباً مرحلته التنفيذية الثانية. وطلبت السلطات تحسين أدوات الاستفادة من الآبار والمياه الجوفية في المناطق الأكثر احتياجاً للمياه، والرقابة المشددة على المناطق التي تزرع بها المحاصيل الأكثر استهلاكاً للمياه.

تقرير

مسار أستانة: لهوٌ في الفراغ السوري

أمين العاصي

للمرة الخامسة عشرة، تلتئم أعمال «مسار أستانة» الخاص بالقضية السورية، وذلك بعدما لم تحقق نتائج مهمة في السابق يُمكن البناء عليها للتوصل إلى حلول للملفات التي أخذ هذا المسار على عاتقه التصدي لها. ومن أبرز هذه الملفات وقف إطلاق النار في سورية، والإفراج عن المعتقلين في سجون النظام، والتعامل مع ملف الألغام، والدفع بالعملية السياسية. ولا يُتوقع أن تكون الجولة الراهنة مختلفة عن سابقتها، لجهة رفض النظام السوري التعاطي مع أي حلول لا تُبقي بشار الأسد في السلطة. وانطلقت أمس، الثلاثاء، الجولة الـ15 من محادثات أستانة السورية في مدينة سوتشي الروسية، بحضور المبعوث الأممي الخاص إلى سورية غير بيدرسون، ومشاركة وفدي المعارضة السورية والنظام، والدول الضامنة والمراقبة، في ظلّ مقاطعة أميركية للمحادثات. وأكد المبعوث الروسي الخاص للرئيس الروسي إلى سورية ألكسندر لافرنتييف أن الوفود ستناقش خلال اللقاء موضوع عودة اللاجئين السوريين إلى بلادهم، وكذلك الوضع الاقتصادي في سورية، موجهاً رسالة إلى المعارضة السورية المسلحة بضرورة «تحرير إدلب من الإرهابيين». وطيلة سنوات، فشل الثلاثي الضامن لتفاهمات مسار أستانة (تركيا، إيران وروسيا)، في حماية ما كانوا يتفقون عليه، بل إن الجانبين الروسي والإيراني ذهبا إلى حدّ تجميد المسار الأممي للعملية السياسية في سورية، لصالح إنعاش مسار أستانة الذي جرّد المعارضة السورية من كل أوراق القوة التي كانت تمتلكها. ومهّد هذا المسار الطريق أمام قوات النظام لاستعادة السيطرة على مساحات واسعة من الجغرافيا السورية. ولم تنقطع محاولات الروس تحديداً لفرض رؤيتهم للحلّ في سورية، انطلاقاً من مسار «أستانة» الذي خلق حقائق على الأرض بات من الصعب تخطيها في أيّ حلول مستقبلية للقضية السورية. لكن الجانب الروسي يواجه أيضاً معارضة من الجانب الأميركي الذي رفض حضور الجولة الحالية من صيغة أستانة، بحسب المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى سورية ألكسندر لافرنتييف. ويبدو أن واشنطن لا تزال مصرّة على أن المسار الأممي هو المعني بإيجاد حلول للقضية السورية وفق قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، وأبرزها القرار 2254، الذي أقر نهاية 2015 ويحدد خطوات واضحة للحل السياسي. ولكن النظام السوري وحلفاءه الروس والإيرانيين، لم يتجاوبوا حتى اللحظة مع جهود الأمم المتحدة، ولا تزال العملية الدستورية تراوح مكانها، كما أفشل النظام الجولة الخامسة من اجتماعات اللجنة الدستورية التي عقدت في شهر يناير/ كانون الثاني الماضي.

نفى لافرنتييف إجراء محادثات حول «المجلس العسكري» السوري (الأناضول)

وفي هذا الصدد، رأى الباحث السياسي في مركز «الحوار السوري» محمد سالم، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن الحل السياسي «بات أقرب للمستحيل، لأنه لا توجد ضغوط على النظام». من جهته، رأى الباحث السياسي رضوان زيادة أن خلق مسار مواز أو بديل للمسار الأممي للحل السياسي في سورية «هو دائماً طموح روسيا»، لكنه اعتبر في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «فشل مسار أستانة في الالتزام بما اتفق عليه، جعله بلا قيمة». وأشار زيادة إلى «أن مسار أستانة أقرّ مناطق خفض التصعيد في سورية، لكن روسيا اجتاحت الغوطة الشرقية للعاصمة دمشق ودرعا وريف حمص الشمالي، وغيرها من المناطق المتفق عليها في الخرائط كمناطق خفض التصعيد، حتى أنها أرادت الهجوم عسكرياً على إدلب، ولم توقفها سوى جدية تركيا في التدخل عسكرياً، وحماية المناطق التي تحتفظ أنقرة بتأثير كبير عليها».

وفي السياق، اعتبر المحلل السياسي المختص بالشأن الروسي عبد الواحد أن موسكو «ليست في وارد تعطيل المسار الأممي أو إلغائه، لأن هذا يعني زيادة تورطها وحدها في الملف السوري». ورأى عبد الواحد، في حديث لـ«العربي الجديد»، أنه «وفق تصريحات المسؤولين الروس، هناك مؤشرات تدفع للاعتقاد بأنهم سيحاولون فرض أجندة أخرى على مسار جنيف، مثل ملف إعادة اللاجئين السوريين». وأعرب عن اعتقاده بأن «سعي موسكو لعقد هذه الجولة من أستانة، هو للتأكيد بأنه مستمر، والوحيد الفعال». واعتبر أن موسكو «تحاول فرض واقع معين على الإدارة الأميركية الجديدة قبل تعاطي الأخيرة مع الملف السوري».

وكانت قد راجت خلال الأيام القليلة الماضية أنباء عن نيّة الأطراف الفاعلة في الملف السوري، وخصوصاً الجانب الروسي، تشكيل مجلس عسكري يضم ضباطاً من النظام والمعارضة السورية، ويمكن أن يتولى السلطة في البلاد. لكن لافرنتييف أكد في تصريحات صحافية، أمس، عدم وجود أي محادثات حول ذلك، معتبراً أن الطرح تضليل متعمد لنسف العملية السياسية.

وأكد لافرنتييف أن الوفد الروسي سوف «يجري محادثات شاملة مع وفد المعارضة»، ويسيشدد في حديثه معه على «ضرورة الابتعاد عن المجموعات المتطرفة، وخصوصاً في منطقة خفض التصعيد في إدلب». وقال إنه «حان الوقت، لأن تسعى (المعارضة) إلى أخذ هذا الموضوع على عاتقها، وتحرر هذه المنطقة من المنظمات الإرهابية».

شرق غرب

اعتقالات للاحتلال في الضفة

نفذت قوات الاحتلال الإسرائيلي حملة اعتقالات فجر أمس الثلاثاء، طاولت عدداً من الفلسطينيين بعد مداهمة منازلهم في مناطق متفرقة من الضفة الغربية المحتلة. واعتقلت قوات الاحتلال القيادي في «حماس» النائب السابق ياسر منصور، والقيادي عدنان عصفور، بعد مداهمة منزليهما في نابلس كما اعتقلت قوات الاحتلال خمسة شبان فلسطينيين من بلدة سلواد، شرقي رام الله وسط الضفة الغربية بينهم الأسير السابق محمد سهيل حامد، وأيضاً الأسير المحرر رأفت أبو شقرة، عقب دهم منزله في مدينة البيرة.

(العربي الجديد)

السودان: «الحركة الإسلامية» تدعو للتظاهر

دعت «الحركة الإسلامية» في السودان، أمس الثلاثاء، إلى الخروج للشارع ومواصلة الحراك «سلمياً» مع المحافظة على الممتلكات، وذلك عقب حملة توقيفات طاولت أعضاء بالحركة وحزب «المؤتمر الوطني» المنحل. وقال الأمين العالم المكلف للحركة، علي أحمد كرتي (الصورة)، في رسالة صوتية «عبّروا في حراككم بطريقة سلمية، حافظوا على ما شيدتموه من مؤسسات ومرافق عامة، وعلى ممتلكاتكم من مستشفيات ومدارس وغيرها من المؤسسات الحكومية».

(الأناضول)

بعثة إسرائيلية في الخرطوم

كشفت هيئة البث الإسرائيلية، أمس الثلاثاء، أن بعثة أمنية إسرائيلية، زارت العاصمة السودانية، الخرطوم، مساء أول من أمس الإثنين. ونوّهت إلى أن «البعثة الأمنية الإسرائيلية وصلت إلى مطار الخرطوم، عبر طائرة خاصة». وأشارت إلى أن الطائرة غادرت المطار بعد نصف ساعة من هبوطها فيه، من دون أي معلومات إضافية.

(الأناضول)

خطوات عملية لافتتاح السفارة المصرية في طرابلس

أعلنت وزارة الداخلية الليبية، أمس الثلاثاء، أن الوفد المصري الذي يزور البلاد حالياً، أبلغهم بالشروع في خطوات عملية لافتتاح سفارة القاهرة في طرابلس. جاء ذلك في بيان أصدرته الوزارة إثر مباحثات أجراها وزير الداخلية الليبي فتحي باشاغا مع الوفد المصري. وأضاف البيان أن «الوفد المصري أكد (خلال لقاء باشاغا) أنه تمّ الشروع في الخطوات العملية لإعادة افتتاح مقر السفارة في طرابلس» من دون تقديم تفاصيل.

(الأناضول)

أردوغان: تركيا ستوسع عملياتها ضد «الكردستاني»

أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان (الصورة)، أمس الثلاثاء، أن تركيا ستوسع نطاق عملياتها العسكرية ضد حزب «العمال الكردستاني» في المرحلة المقبلة، إلى المناطق التي تشكل تهديداً على البلاد. وأضاف في مؤتمر لحزبه «العدالة والتنمية»، في ولاية طرابزون، أن القوات التركية ستبقى في المناطق التي دخلتها وحققت فيها الأمن، لتفادي أي اعتداء مماثل لمجزرة غارا في الشمال العراقي، التي سقط فيها 13 تركياً.

(الأناضول)

ليست المعركة الدائرة بين الحوثيين وقوات الحكومة الشرعية في محافظة مأرب، كما غيرها من المعارك، إذ إن نتائج جوهرية ستترتب عليها في نواحٍ مختلفة، فضلاً عن أنها ستحدد مصير المرحلة المقبلة، خصوصاً في ظلّ زخم دولي واسع للدفع بعملية السلام

حرب مأرب
معركة حاسمة ترسم مستقبل الصراع اليمني

اعتمد الحوثيون أسلوب تشتيت القوات الحكومية (فرانس برس)

زكريا الكمالي

اقتربت الحرب اليمنية من إنهاء عامها السادس ودخول عامها السابع، بعد نحو شهر من الآن، لكن المواجهة المستعرة في محافظة مأرب، شمال البلاد، بين قوات الحكومة الشرعية وجماعة الحوثيين، تبدو كما لو أنها معركة حاسمة، يستميت فيها الطرفان لحسم جبهة ذات ثقل نوعي، وتمنح المنتصر فيها مكاسب متعددة الأبعاد لا تتوقف عند الجانبين الاقتصادي والعسكري. ومنذ سيطرتها على مرتفعات مديرية نهم الاستراتيجية، شرقي صنعاء، وتوغلها إلى محافظة الجوف، مطلع العام الماضي، كانت محافظة مأرب الغنية بالنفط والغاز هي الهدف الأثمن لجماعة الحوثيين، باعتبارها آخر مدن الشمال اليمني وأهم مورد اقتصادي للحكومة الشرعية، فضلاً عن كونها معقلاً رئيسياً للقوات الحكومية و«التحالف العربي» بقيادة السعودية.

نفذت جماعة الحوثيين، منذ إبريل/ نيسان 2020، سلسلة محاولات لاجتياح مدينة مأرب، على الرغم من تطويقها من الأطراف الجنوبية والغربية والشمالية الغربية، لكنها أخفقت في تحقيق أي تقدّم جوهري في خريطة السيطرة والنفوذ، جراء التضاريس الوعرة من جهة، واستبسال وحدات الجيش الوطني ومن خلفهم رجال القبائل في الذود عن مناطقهم، من جهة أخرى، انحسر القتال بشكل لافت خلال الشهرين الماضيين، وفي حين كانت قوى الشرعية تعتقد أن المجموعات الحوثية قد وصلت إلى مرحلة اليأس جراء الاستنزاف الذي تعرضت له، وتراجعت عن فكرة اجتياح مأرب، كان من الواضح أنّ حلفاء طهران يعدّون العدة لهجوم كاسح ولمعركة فاصلة بدأت ملامحها تتشكل منذ 7 فبراير/ شباط الحالي، وفي ظلّ زخم دولي واسع بدأ يتشكل لدفع عجلة السلام المتعثرة إلى الأمام.

ووفقاً لثلاثة مصادر عسكرية وقبلية تحدثت لـ«العربي الجديد»، فقد استطاعت جماعة الحوثيين في هذه الجولة تحقيق اختراقات نسبية بعد هجمات خاطفة على مواقع القوات الحكومية في جبهات صرواح ومدغل، وقامت بنقل المعركة إلى مناطق ظلّت تحت قبضة الشرعية منذ 2015. وتوغلت المجموعات التي دفع بها الحوثيون على شكل أنساق (فرق) متتالية، إلى منطقة كوفل في صرواح، غربي مأرب، وسيطرت على القاعدة الاستراتيجية هناك وجبل كوفل وكذلك تلة المهدّي الاستراتيجية المشرفة عليه. لكن الاختراق الأخطر كان من جبل هيلان ومنطقة الكسارة في صرواح، والتي ينظر لها الحوثيون على أنها نقطة الوصول الأقرب إلى مركز مدينة مأرب، نظراً لقرب المسافة التي تبلغ نحو 20 كيلومتراً فقط. وخلال الأيام الثلاثة الماضية، دفعت القوات الحكومية بكامل ثقلها لتأمين جبهة الكسارة في صرواح بهدف استعادة المواقع التي خسرتها، ودفعت جراء ذلك عدداً من القيادات البارزة، بينهم قائد اللواء 203 مشاة العميد محمد العسوري.

وقال مصدر في المنطقة العسكرية الثالثة لـ«العربي الجديد»، إنه «على الرغم من كل ما حصل، ولجوء المليشيات إلى استهداف تجمعات النازحين بالصواريخ والطائرات المسيّرة، إلا أنها لم تحقق هدفها، ولا يزال الطريق طويلاً أمام الحوثيين وسيقدمون جبالاً من الجماجم حتى يصلوا إلى النقطة التي وصلوا إليها في 2015 فقط (في صرواح)».

ما الذي تغيّر؟

لم يكن التغيّر الحاصل في مسار المعركة مجرد ضربة حظ ظفرت بها المليشيات الحوثية، بل ثمرة تخطيط مسبق عالي المستوى لهجمات تعتمد بدرجة رئيسية على العنصر البشري. كما أنّ الزخم الذي تعيشه الحكومة ساعد الجماعة على نقل المعركة إلى ملعب الشرعية.

ويدرك الحوثيون أنّ جبهة مأرب التهمت أرقاماً قياسية من المقاتلين في معارك العام الماضي، وهو ما جعل القبائل التي تمد الجماعة بالمقاتلين تتردد هذه المرة في إلقاء أبنائها إلى محرقة محتومة، فلجأ الحوثيون إلى استقطاب المقاتلين عبر حبلة الدفاع عن نخوة القبيلة وأعراض النساء المهدورة في مأرب. وزعمت جماعة الحوثيين، أواخر يناير/ كانون الثاني الماضي، أن القوات الحكومية في مأرب اختطفت 7 نساء، وتحت هذه الحجة نجحت في دفع القبائل لتعبئة قتالية غير مسبوقة، بعد تنفيذ وقفات احتجاجية على مستوى البلدات والمديريات والمدن في مناطق النفوذ التابعة لها. نفت السلطات الحكومية في مأرب تلك المزاعم، واتهمت جماعة الحوثيين بتجنيد النساء كخلايا استخباراتية، لكن الجماعة واصلت عملية التعبئة القصوى لما سمته بـ«التحرك القبلي والعسكري والشعبي لتحرير مأرب، والدفاع عن الأرض والعرض».

> المعركة تُدار بعشوائية من قبل قيادات الشرعية
>
> المكاسب الحوثية ستكون أكبر إذا تم اجتياح مأرب المدينة

وبعد جمع عناصر بشرية ضخمة، بدأت جماعة الحوثيين بتوظيفها في المعركة، من دون إلحاق الغالبية في معسكرات تدريب، وذلك في هجمات متفرقة داخل الجبهة الواحدة بهدف تشتيت القوات الحكومية. كما عملت الجماعة على تكثيف هجماتها اليومية صوب المنشات السعودية، بهدف إرباك التحالف بشكل أكبر، وتحييد المقاتلات الحربية من استهداف زحفها صوب مأرب.

وطبقاً لمصادر عسكرية، اعتمدت جماعة الحوثيين في المعركة الجديدة على الهجوم عبر عدة أنساق متتالية، تصل إلى نحو 20 نسقاً في الليلة الواحدة، وخصوصاً في جبهة صرواح المهمة. وكلما كانت قوات الجيش الوطني والقبائل تعتقد أنها قد أحبطت كافة الهجمات الحوثية، تفاجأ بهجوم من نسق جديد لا يكترث بسقوط سابقيه كقتلى أو أسرى، فالهدف الرئيسي للطائع المهاجمين هو إنهاك التحصينات الدفاعية لقوات الشرعية، وإفساح المجال لنسق مهاجم يكون أكثر تدريباً واحترافاً لإكمال المهمة. وكشفت البيانات التي أذاعتها وسائل إعلام حوثية، طيلة الأيام الماضية، أن جبهات مأرب لم تلتهم فقط المجموعات القبلية أو أبناء الشريحة المهمشة الذين يتم الزجّ بهم في الصفوف الأولى للمعركة، بل تم تشييع العشرات من القيادات العسكرية البارزة التي تحمل رتبة عميد أو عقيد.

استهتار وخذلان

على الرغم من الاختراقات التي حدثت، لم تحقق جماعة الحوثيين ما يمكن وصفه بالتحول الدراماتيكي في مسار المعركة، أو أن مدينة مأرب قد أصبحت في متناولها، إلا أنّ غياب ردة الفعل المناسبة من قيادة الحكومة الشرعية، جعلها في قفص الاتهامات الشعبية وعُرضة لنقمة واسعة جراء النزيف الذي تتعرض له قوات الجيش، على الرغم من عدم الكشف عن أرقام رسمية للخسائر. وخلافاً لحرمان أفراد القوات الحكومية من مرتباتهم منذ نحو 9 أشهر، ضاعف الاستقبال الاستعراضي بالسجاد الأحمر لوزير الدفاع محمد المقدشي في مطار سيئون بمحافظة حضرموت، شرقي اليمن، حيث توجه منه إلى مأرب، السبت الماضي، مشاعر الإحباط في صفوف الموالين للحكومة الشرعية، من طريقة تفكير المسؤول الأول عن إدارة الحرب ضد الحوثيين. وبعد سيل من الانتقادات الشعبية، يبدو أن الوزير الغائب عن أرض المعركة منذ أداء اليمين الدستورية أمام الرئيس عبدربه منصور هادي، أواخر ديسمبر/ كانون الأول الماضي، قد تلقى توبيخاً رئاسياً، وهو ما جعل الحساب الرسمي للمركز الإعلامي للقوات المسلحة يحذف خبر الوصول المرفق بثلاث صور يظهر فيها الوزير بزي مدني فيما يرتصّ قائد المنطقة العسكرية الأولى في سيئون وقيادات أخرى لاستقباله.

ولم يظهر المقدشي منذ وصوله إلى مأرب، حيث مقر وزارة الدفاع اليمنية، في أي فعالية رسمية أو جبهة عسكرية، كما أن مجلس الدفاع الوطني الذي يترأسه رئيس الجمهورية، لم يعقد أي اجتماع لمناقشة تطورات مأرب، فيما اكتفى هادي بالظهور إعلامياً في برقيات التعازي للقادة الذين يسقطون في المحافظة، في وقت أعلنت وزارة دفاع الحوثيين أنها ستواصل اجتماعات استثنائية حتى إسقاط مأرب. ويبدو أنّ الرئاسة اليمنية تجهل النتائج الجوهرية التي ستترتب عليها معركة مأرب، وهو ما جعل نائب رئيس البرلمان محسن باصرة يدعو، مساء أول من أمس الإثنين، إلى اجتماع عاجل لمجلس الدفاع يدعو فيه جميع اليمنيين للنفير العام. وقال مصدر في الإعلام العسكري للقوات الحكومية لـ«العربي الجديد»، إن «المعركة تدار بعشوائية كبيرة من قبل قيادات الشرعية التي بدت مستهترة بشكل لا يصدق». وأضاف المصدر «تعتمد مليشيا الحوثي بدرجة أساسية على الحرب النفسية في إسقاط مأرب، فتارة تقول إنّ مئات المرابطين في جبهات الشرعية عادوا إلى صنعاء، وتارة أخرى تقول إن لديها خلايا داخل مأرب ستقلب الطاولة، وفوق هذا تحشد الآلاف، ونحن قيادتنا نائمة في العسل، وهذا ولّد مشاعر سلبية للمرابطين في الجبهات، ولولا التفاف رجال القبائل لكانت الصورة سوداوية أكثر».

معركة حاسمة

لا تتشابه معركة مأرب مع سابقاتها التي حصلت خلال سنوات الحرب الأخيرة، فالأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية، جعلت جماعة الحوثيين تجازف بآلاف المقاتلين في سبيل تحقيق هدف منشود قبل تلبية الدعوات الدولية المتكررة لوقف الحرب. ينحصر القلق الأممي في التبعات الإنسانية ومصير أكبر تجمع للنازحين على مستوى اليمن، لكن المجتمع الدولي، وخصوصاً الولايات المتحدة وبريطانيا، تنظران إلى مأرب على أنها دفاع الحوثيين أنها ستواصل اجتماعات الرئاسة اليمنية تجهل النتائج الجوهرية التي ستترتب عليها معركة مأرب، وهو ما جعل نائب رئيس البرلمان محسن باصرة يدعو، مساء أول من أمس الإثنين، إلى اجتماع عاجل لمجلس الدفاع يدعو فيه جميع اليمنيين للنفير العام. وقال مصدر في الإعلام العسكري للقوات الحكومية لـ«العربي الجديد»، إن «المعركة تدار بعشوائية كبيرة من قبل قيادات الشرعية التي بدت مستهترة بشكل لا يصدق». وأضاف المصدر «تعتمد مليشيا الحوثي بدرجة أساسية على الحرب النفسية في إسقاط مأرب، فتارة تقول إنّ مئات المرابطين في جبهات الشرعية عادوا إلى صنعاء، وتارة أخرى تقول إن لديها خلايا داخل مأرب ستقلب الطاولة، وفوق هذا تحشد الآلاف، ونحن قيادتنا نائمة في العسل، وهذا ولّد مشاعر سلبية للمرابطين في الجبهات، ولولا التفاف رجال القبائل لكانت الصورة سوداوية أكثر».

معركة حاسمة

لا تتشابه معركة مأرب مع سابقاتها التي حصلت خلال سنوات الحرب الأخيرة، فالأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية، جعلت جماعة الحوثيين تجازف بآلاف المقاتلين في سبيل تحقيق هدف منشود قبل تلبية الدعوات الدولية المتكررة لوقف الحرب. ينحصر القلق الأممي في التبعات الإنسانية ومصير أكبر تجمع

الحدث

الجزائر: تظاهرة بجاية تُحيي الحراك الشعبي

الجزائر ـ عثمان لحياني

نجح الناشطون في الحراك الشعبي في مدينة خراطة بولاية بجاية شرقي الجزائر، أمس الثلاثاء، في حشد آلاف المتظاهرين الذين وصلوا إلى المدينة، آتين من كل الولايات، للمشاركة في مسيرة شعبية تخليداً لذكرى الثانية لمسيرة 16 فبراير/ شباط 2019. ومن المقرر استئناف التظاهرات يومي الجمعة والثلاثاء المقبلين. وتُسابق مكونات الحراك الشعبي خطوات السلطة، التي باشرت سلسلة لقاءات مع قادة الأحزاب السياسية، بما فيها قوى من المعارضة، تحديداً حزب «جبهة القوى الاشتراكية» الذي التقى الرئيس عبد المجيد تبون أخيراً، تمهيداً لتجهيز الأرضية السياسية لحلّ البرلمان وإجراء انتخابات نيابية مبكرة وإجراء تعديل جزئي في الحكومة.

في خراطة، ضاقت الشوارع الرئيسية في المدينة بآلاف المتظاهرين الذين وفدوا منذ مساء أول من أمس الاثنين إلى المدينة. ورُفعت خلال التظاهرات شعارات تجدد العهد مع مطالب الحراك المبدئية منذ 22 فبراير/شباط 2019، المتعلقة بإطلاق مسار انتقال ديمقراطي حقيقي واستبعاد الجيش من صنع القرار وبناء مؤسسات شرعية. وطافت المسيرة الشوارع وصولاً إلى الساحة الكبرى وسط المدينة، ورُفع العلم الوطني والراية الأمازيغية، وردد المتظاهرون شعارات: «سنواصل بالسلمية، لننتزع العسكر من المرادية»، و«نازلين في 22، ومانكاش خايفين»، في إشارة إلى دعوات التظاهر يومي الجمعة والثلاثاء المقبلين في كل الولايات، كما هتف المتظاهرون: «قلنا العصابة تروح، إما نحن وإما أنتم».

ومثلت المظاهرات شبه مؤتمر للناشطين المفرج عنهم من كل الولايات، فالتقوا جميعهم فيها، لتأكيد تمسكهم بمطالب الحراك الأساسية، وعدم تراجعهم عن نضالهم رغم مكوثهم في السجن فترة طويلة والملاحقات القضائية التي تعرضوا لها. ولم ينسَ المتظاهرون الناشطين الموقوفين في السجون، تحديداً الصحافي خالد درارني الموقوف منذ 7 مارس/آذار 2020، والناشط في الحراك في الجنوب محاد قاسمي والناشط السياسي رشيد نكاز وابراهيم لعلامي والناشطة دليلة توات وغيرهم.

> سنتظم تظاهرات جديدة يومي الجمعة والثلاثاء المقبلين

شارك الآلاف في تظاهرة خراطة أمس (Getty)

وكان ائتلاف «نداء 22 فبراير»، الذي يضمّ مجموعة من المكونات المدنية والشخصيات والناشطين الجزائريين دعا بدوره إلى التظاهر، واستعادة الحقوق والحريات والمطالب المركزية التي أعلنها الحراك الشعبي في انطلاقته الأولى في 22 فبراير 2019. ودعا «التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية» و«جبهة القوى الاشتراكية» المعارضان، للمشاركة من مغبة مواجهة التظاهرات السلمية بالقمع أو الاعتقالات.

وتُعدّ مدينة خراطة ذات رمزية سياسية وتاريخية، لكونها إحدى المدن الثورية التي شهدت مجازر الاستعمار الفرنسي في 8 مايو/أيار 1945، والتي راح ضحيتها 45 ألف شخص. وتنبع رمزيتها السياسية من كونها قد شهدت منذ عامين، أكبر مسيرة شعبية نظمت مباشرة بعد إعلان الرئيس المستقيل عبد العزيز بوتفليقة ترشحه لولاية رئاسية خامسة. وسبقت اندلاع تظاهرات الحراك بستة أيام، وعُرفت بمسيرة «الرايات السود»، التي حيث رفعت خلالها لافتات سوداء، تعبيراً عن الحزن والغضب لترشح بوتفليقة. وفي تعليقه على المسيرة الأخيرة، قال أستاذ العلوم السياسية أحمد فلاق لـ«العربي الجديد»، إن السلطة هي أكثر من وفر فرصة ومنح كامل المبررات لعودة الحراك، بسبب سوء التقدير السياسي واستمرار نفس الممارسات السابقة وحملات التضييق على الحريات والناشطين». وعلّل ذلك بـ«فشل كثير من الخيارات السياسية التي تبنتها السلطة خلال العامين الماضيين، ناهيك عن التداعيات الوخيمة للأزمة الاقتصادية والاجتماعية، فالسلطة أثبتت عدم امتلاكها أية مقاربة لحلها».

تقرير

إبقاء القرار بيد سعيّد
تعطيل المحكمة الدستورية التونسية

فيما كان يتوقع أن تعجل الأزمة بشأن التعديل الحكومي في تأليف المحكمة الدستورية التونسية، تواصل التعطيل في هذا السياق

تونس ـ بسمة بركات

نبّهت أزمة التعديل الوزاري في تونس أخيراً إلى الأهمية القصوى للمحكمة الدستورية ودورها المركزي في حسم الخلافات بين المؤسسات الدستورية؛ رئاسة الجمهورية والحكومة والبرلمان، واستقرار البلاد السياسي، وانعكاسه بالتالي على الأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية. ودعت أطراف عديدة إلى التعجيل باستكمال إرساء المحكمة الدستورية وانتخاب الأعضاء الثلاثة المتبقين من حصة البرلمان، ثمّ تعيين الرئيس التونسي والمجلس الأعلى للقضاء بقية أعضائها. ولكن على الرغم من إحالة مكتب البرلمان مشروع ومقترح القانونين الأساسيين المتعلقين بتنقيح وإتمام القانون الأساسي المتعلق بالمحكمة الدستورية إلى جلسة الأزمة في البرلمان للنظر فيه قبل يوم 19 فبراير/شباط الحالي، على أمل إحالته على الجلسة العامة، إلا أنّ هذا المقترح لم يحظ بموافقة أغلبية الحاضرين في اجتماع خلية الأزمة الذي عُقد أول من أمس الإثنين في قصر باردو، فضلاً عن عدم اكتمال النصاب، ما يعكس المفارقة بين الخطاب والممارسة من قبل جهات سياسية عديدة في البلاد. وقال رئيس «الكتلة الديمقراطية» محمد عمار، إنّ اجتماع خلية الأزمة في البرلمان الذي انعقد الإثنين الماضي، قرر رفض مقترحات تعديل القانون المتعلق بانتخاب بقية أعضاء المحكمة الدستورية، مضيفاً في تصريح إعلامي أنه سيتم بذلك تأجيل عرضه على الجلسة العامة.

من جهته، قال رئيس البرلمان، راشد الغنوشي، تعليقاً على أزمة التعديل الوزاري الناتجة عن رفض رئيس الجمهورية قيس سعيّد أداء الوزراء الجدد اليمين الدستورية أمامه، إنّ «الحلّ يكمن في بناء المحكمة الدستورية، وإلى أن يتم ذلك، يجب على كل الأطراف التعامل بمرونة حتى لا تتعطل الدولة ومصالح المجتمع»، معتبراً في تصريح إعلامي، أنّ «إعفاء رئيس الحكومة هشام المشيشي خمسة وزراء أخيراً، هو حل مؤقت وليس دائماً».

وتضم المحكمة الدستورية في تونس 12 عضواً، يعيّن كلّ من البرلمان ورئيس الجمهورية والمجلس الأعلى للقضاء أربعة منهم. وينصّ الدستور التونسي على ضرورة تشكيل المحكمة الدستورية في أجل أقصاه سنة بعد المصادقة على الدستور (2014). غير أن الكتل البرلمانية لم تتمكن من انتخاب سوى عضو واحد، هي القاضية روضة الورسيغني، في مارس/آذار 2018 من بين أربعة أعضاء.

وفي السياق، قال الرئيس السابق لـ«الكتلة الوطنية»، النائب حاتم المليكي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إنّ «تعديل القانون المنظم للمحكمة الدستورية لا يجب أن يُنظر فيه تحت الضغط، أو لغايات انتقامية من قبل أطراف سياسية ضد أخرى، بمعنى أن المحكمة الدستورية هي آلية قانونية ضرورية ومهمة في تونس، ويجب أن تكون جهة قانونية تضمن أعلى مستويات الحياد». وأضاف: «بالتالي، فالتعجيل بإرسائها بسبب الأزمة الوزارية التي نعيشها سيكون خطوة خاطئة، لأنّ الأزمة الحالية سياسية وحلها يجب أن يكون سياسياً، أما إرساء المحكمة من دون ضمان الحياد، فسيجعلها تخضع للابتزاز وستعمّق الأزمة في تونس».

> المليكي: هناك انتقادات لآليات إرساء المحكمة الدستورية
>
> ليس من مصلحة الأطراف الداعمة لسعيّد إرساء المحكمة

ورأى المليكي أنّ «هناك انتقادات عديدة لآليات إرساء المحكمة الدستورية، خصوصاً آلية الترشيحات من الكتل البرلمانية للأعضاء، فهذا الأمر يتعارض مع استقلالية المحكمة الدستورية»، مؤكداً أنه «إذا رغبنا في التعجيل بإرساء المحكمة الدستورية، فيجب منح المجلس الأعلى للقضاء ورئيس الجمهورية تعيين الأعضاء الثمانية المخوّلين تعيينهم، ممن سيشكلون إلى جانب الورسيغني الأغلبية (9 أعضاء)، وهكذا يمكن للمحكمة الشروع في العمل من دون إشكاليات».

من جهته، قال المحلل السياسي، قاسم الغربي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إنه كان يتوقع أن «تعجّل الأزمة الوزارية بإرساء المحكمة الدستورية، لا سيما في ظلّ المأزق الدستوري الحاصل، ولكن هناك خيبة أمل بعد انعقاد جلسة الأزمة المكلفة بالنظر في مقترحات تعديل القانون المتعلق بانتخاب بقية أعضاء المحكمة الدستورية والتي قررت الإذنين تأجيل النظر في مقترحات التعديل، والسبب عدم اكتمال النصاب». وتابع أنّ «هذا يُفهم منه غياب الرغبة في إرساء المحكمة الدستورية، على الأقل لدى الأطراف التي تغيّبت»، مبيناً أنّ «الأزمة لا تزال مستمرة، والصراع السياسي حول إرساء المحكمة الدستورية أصبح أكثر بروزاً من ذي قبل، ولا سيما بين الأطراف السياسية، والسؤال مَن من مصلحته إرساء المحكمة، ومن يعمل ضدّ ذلك، والإجابة على هذا السؤال ستوضح الكثير».

ولفت الغربي إلى أنّ «الأطراف السياسية التي تريد إرساء المحكمة الدستورية هي التي تعارض سعيّد، أما الأطراف الأخرى التي تساند رئيس الجمهورية، فليس من مصلحتها إرساء هذه المحكمة، والسبب لا يرتبط بمساندة الرئيس، بل لأنّ ذلك يندرج في إطار صراعها مع حركة النهضة وحلفائها»، موضحاً أنّ «غياب المحكمة يضمن للأطراف المساندة لسعيّد، السيطرة على الصراع السياسي، بحيث يكون الأخير هو المفسر الوحيد للدستور، وخلاف ذلك هي ستفقد سلاحاً هاماً في صراعها مع النهضة».

اعتبر الغنوشي أن حلّ الأزمة الحكومية يكمن في تأليف المحكمة (ياسين قائدي/الأناضول)

متابعة

انقلاب ميانمار: مرحلة جديدة من العصيان المدني

تُظهر التطورات في ميانمار أن الجيش لن يتراجع عن انقلابه، وقد وجه تهمة جديدة إلى أونغ سان سو تشي، فيما انتقل المحتجون لمرحلة جديدة من العصيان

حاول جيش ميانمار تخفيف الضغوط الداخلية والخارجية المفروضة عليه، عبر التعهد بإجراء انتخابات وتسليم السلطة للفائز، على الرغم من عدم تحديده موعداً لذلك. يأتي هذا الأمر بعد ساعات من أول اتصال بين الانقلابيين والمبعوثة الخاصة للأمم المتحدة كريستين شرانر، والتي حذرت من «عواقب وخيمة» لأي رد قاس على المحتجين، الذين بدأوا مرحلة جديدة من العصيان المدني. ومنذ الانقلاب، في 1 فبراير/شباط الحالي، تم توقيف أكثر من 420 شخصاً، بينهم مسؤولون سياسيون ونشطاء وأطباء وطلاب، وفقاً لجمعية مساعدة السجناء السياسيين في ميانمار، التي اعتبرت أن «هناك اشتباهاً بأن قطع الإنترنت كان لتنفيذ عمليات جائرة، منها اعتقالات تعسفية». وشهدت ميانمار، أمس الثلاثاء، لليوم الثاني على التوالي «انقطاعاً للإنترنت» قلّص استخدام الشبكة إلى 15 في المائة من المعدّل الاعتيادي، وفق منظمة «نتبلوكس» لمراقبة تدفق الإنترنت. ورغم انتشار المركبات المدرعة والجنود في بعض المدن الرئيسية، واصل المحتجون حملتهم لرفض الحكم العسكري والمطالبة بإطلاق سراح الزعيمة أونغ سان سو تشي. وأوقف المحتجون خدمة القطارات بين يانغون ومدينة ماولاميني الجنوبية، واحتشدوا فوق القضبان رافعين لافتات تدعم حركة العصيان، حسبما ظهر في لقطات بثتها وسائل الإعلام. وهتف المحتجون «أفرجوا عن زعمائنا فوراً» و«السلطة للشعب... انهضوا». وأغلقت الشرطة الشارع أمام البنك المركزي في يانغون، والذي استهدفه المتظاهرون، وسط تكهنات بأن الجيش يسعى لمصادرة أموالهم. وتظاهر رهبان بوذيون خارج مقر الأمم المتحدة في يانغون، وحضّ المتظاهرين السكان على الانضمام إلى حركة العصيان المدني، واستجاب العديد من الموظفين من محامين ومدرّسين وعمال في هيئة السكك الحديد، لهذه الدعوة في كل أنحاء البلاد من خلال تنفيذهم إضراباً منذ الانقلاب.

وأدت أنباء عن وجود أعداد كبيرة من عناصر الشرطة في مقر حزب «الرابطة الوطنية الديمقراطية» في يانغون، إلى تجمع الآلاف في المكان. وأطلقوا هتافات تطالب بـ«وضع حد لديكتاتورية العسكر». وقال العضو في حزب «الرابطة الوطنية الديمقراطية» سو وين إن سبعة شرطيين فتشوا لنحو نصف ساعة عن نائبين، لكنهم لم يعثروا عليهما. كما تظاهر الآف الأشخاص، ومعظمهم طلاب، في شوارع ماندالاي، ثاني أكبر مدن البلاد، حاملين صور سو تشي.

وقال المتحدث باسم المجلس العسكري الانقلابي الجنرال زاو مين تون، في أول مؤتمر صحافي يعقده الجيش منذ الاستيلاء على السلطة في الأول من فبراير/شباط الحالي، إن «هدفنا هو إجراء انتخابات وتسليم السلطة للحزب الفائز»، معتبراً أن الجيش لن يبقى في السلطة طويلاً. وحول احتجاز الزعيمة أونغ سان سو تشي، التي تم توجيه تهمة جديدة لها بموجب قانون إدارة الكوارث الطبيعية في البلاد، لم يتم تحديد طبيعتها، قال زاو مين تون، أمس الثلاثاء: «نحن نبقي أونغ سان سو تشي و(الرئيس) يو وين مينت في مكان أكثر أماناً من أجل سلامتهما. إنهما بصحة جيدة. ليس الأمر كما يبدو أنهما اعتقلا. إنهما يقيمان في المنزل» تحت الإقامة الجبرية.

وقال محامي سو تشي، خين مانغ زاو، لوكالة «فرانس برس»، إن «أونغ سان سو تشي اتهمت بارتكاب (انتهاك) إضافي، بموجب قانون إدارة الكوارث الطبيعية» في البلاد، والذي يتيح احتجازها إلى أجل غير مسمى دون محاكمة. وسو تشي متّهمة باستيراد أجهزة اتّصالات لاسلكية بشكل غير قانوني. وقال متحدث باسم الأمم المتحدة إن شرانر حذرت في اتصال هاتفي مع القيادة العسكرية في ميانمار قاس على المحتجين الذين يتظاهرون ضد الانقلاب. وتحدثت شرانر إلى نائب رئيس المجلس العسكري سوي وين، أمس الأول، فيما أصبح قناةَ اتصال نادرة بين جيش ميانمار والعالم الخارجي. وقال المتحدث باسم الأمم المتحدة فرحان حق: «شددت شرانر على وجوب الاحترام الكامل للحق في التجمع السلمي وعدم تعرض المتظاهرين لأعمال انتقامية». وأضاف: «أبلغت جيش ميانمار بأن العالم يراقب الوضع عن كثب، وأن أي شكل من أشكال العنف القاسي ستكون له عواقب وخيمة على الأرجح». وحذّرت شرانر من أنّ عمليات قطع الإنترنت تقوّض «المبادئ الديمقراطية الأساسية» وتضرّ «قطاعات هامة بما فيها البنوك»، و«تفاقم التوتر» في البلاد. وقال فرحان حق إن «عمليات التوقيف التي طاولت مسؤولين سياسيين وموظفين ونشطاء في المجتمع المدني وممثلين لوسائل إعلام مقلقة بشدة، تماماً مثل القيود على الإنترنت وخدمات الاتصال». وأضاف أنّ شبكة الإنترنت «لا ينبغي أن تتعطل لضمان الحقّ في حرية التعبير، ما يشمل الوصول إلى المعلومة».

> حذرت الأمم المتحدة جيش ميانمار من عواقب وخيمة للقمع

(فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس)

شرق غرب

إيران: سنخفض الرقابة على البرنامج النووي

أكد المتحدث باسم الحكومة الإيرانية علي ربيعي (الصورة)، أمس الثلاثاء، أن طهران ستوقف العمل بالبروتوكول الإضافي الذي كانت تعهدت به ضمن الاتفاق النووي، وقبلت بموجبه بتفتيش صارم لمنشآتها النووية، وذلك بسبب استمرار العقوبات الأميركية. وأشار ربيعي، في مؤتمر صحافي، إلى أنه بموجب هذه الخطوة سنخفض الرقابة والتفتيشات الأممية للمنشآت الإيرانية. غير أن ربيعي أوضح أن الخطوة «لا تعني قطع التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية».

(العربي الجديد)

17 هجوما حوثيا على السعودية في أسبوع

ارتفع أمس الثلاثاء، عدد الهجمات التي شنتها جماعة الحوثيين على الأراضي السعودية إلى 17 خلال أسبوع، في تصعيد غير مسبوق. وكشفت وسائل إعلام سعودية، صباح أمس، عن اعتراض 3 طائرات مسيرة بدون طيار على مطار أبها الدولي وخميس مشيط، وهو ما رفع عدد الهجمات التي بدأت في 10 فبراير/شباط الحالي، إلى 17، غالبيتها بالطائرات المسيرة بدون طيار.

(العربي الجديد)

تشاد ترسل 1200 جندي إلى «المثلث الحدودي»

أمر الرئيس التشادي، إدريس ديبي إتنو، بإرسال 1200 جندي إلى «المثلث الحدودي» بين مالي والنيجر وبوركينا فاسو لمكافحة المتطرفين في هذه المنطقة، بحسب ما أعلنت الرئاسة التشادية مساء الإثنين، على هامش قمة لمجموعة دول الساحل الخمس استضافتها نجامينا. وقال التلفزيون الرسمي التشادي إنّ وزراء الدفاع في دول المجموعة الخمس (تشاد والنيجر وموريتانيا ومالي وبوركينا فاسو) توجّهوا الإثنين إلى مدينة نغويغمي النيجرية الواقعة على مقربة من الحدود مع تشاد والتي يتمركز فيها حالياً هؤلاء الجنود الـ1200 الذين سينتشرون لاحقاً في منطقة «المثلث الحدودي».

(فرانس برس)

غرامة بحق نافالني بتهمة التشهير

طلبت النيابة العامة الروسية أمس الثلاثاء، غرامة بقيمة 950 ألف روبل (10600 يورو) بحق المعارض المسجون الكسي نافالني (الصورة) الذي يحاكم بتهمة التشهير بمحارب سابق من الحرب العالمية الثانية. وبما أن نافالني كان يخضع لعقوبة بالسجن ثلاث سنوات ونصف السنة مع وقف التنفيذ حين وقعت الحادثة الصيف الماضي، فإن النيابة طلبت أيضاً أن يقضي المعارض هذه العقوبة. والسبت تصدر محكمة في موسكو حكمها في قضية التشهير.

(فرانس برس)

بيلاروسيا: اعتقال عشرات النشطاء والصحافيين

داهمت سلطات بيلاروسيا أمس الثلاثاء، منازل ومكاتب صحافيين ونشطاء حقوقيين واعتقلت العشرات في أحدث خطوة لقمع الاحتجاجات ضد الرئيس الكسندر لوكاشينكو. وفتشت الشرطة مكاتب نقابة الصحافيين في بيلاروسيا ومركز «فياسنا» لحقوق الإنسان فضلاً عن مساكن أعضائهما. وما يشمل الوصول إلى المعلومة».

(أسوشييتد برس)

الملف

تحل الذكرى العاشرة للثورة الليبية بعد تحولات كبيرة شهدها الصراع، ليصل اليوم إلى محطة قد تكون حاسمة في تمهيد الطريق أمام سلام حقيقي، بانتخاب سلطة جديدة، سيكون عليها مواجهة إرث من الحرب والانقسامات

عقد على ثورة فبراير

ليبيا أمام فرصة للسلام وطي مراحل التشظي

طرابلس ـ **العربي الجديد**

بعد عشر سنوات من ثورة 17 فبراير الليبية، التي شهدت محطات مختلفة من حروب ونزاعات سياسية وهدوء حذر، تلوح اليوم أمام الليبيين فرصة لتجاوز مراحل الانقسام والتشظي، بعد نجاح ملتقى الحوار السياسي في انتخاب سلطة موحّدة، ما أحيا آمال الشعب المتعب بالخروج من دائرة الدم، لكن إرث السنوات العشر الماضية بكل تعقيداته يبقى التحدي الأكبر أمام السلطة الجديدة وقدرتها في الوصول بالبلاد إلى مرحلة انتخابات تنهي فترات الانتقال التي طالت. ويحتفل الليبيون بالذكرى العاشرة لثورتهم التي أطاحت حكم العقيد الراحل معمر القذافي، عام 2011، بشيء من الأمل حيال إمكانية تجاوز بلادهم مراحل الحروب، لكن مقابل الترحيب المحلي الواسع بالسلطة الجديدة، فإن العديد من العوامل القائمة يمكن أن تبدد آمال الليبيين بالحل، منها التدخل الخارجي الموزع في 10 قواعد أجنبية برفقة 20 ألف مرتزق، وبوادر فشل نواب البلاد في لمّ شتاتهم لمنح الثقة للحكومة الجديدة. وطيلة أعوام الثورة الماضية، مرت البلاد بالعديد من المراحل، التي اختلطت فيها خلافات السياسة بالاقتصاد والنواحي الأخرى للحياة، لكن انفلات السلاح شكّل الناظم لكل مراحلها، فعلى الرغم من نجاح أول تجربة انتخابية أفرزت أول برلمان بعد الثورة، إلا أن السلطات التنفيذية المنبثقة عنه فشلت في احتواء الثوار المسلحين، بسبب عوامل عدة اجتمعت مع الفراغ وتراجع سلطة الدولة، واضحت تُشكّل ملامح المشهد الذي لم يتوقف عن الانحدار إلى أتون الفوضى.

استقطابات حادة

قبيل انتخابات المؤتمر الوطني العام (أول برلمان بعد الثورة) عام 2012، طفت إلى السطح تيارات سياسية تشكّلت بعد التصحر السياسي الذي عرفته البلاد طيلة نحو أربعة عقود من حكم نظام الفرد، فوقعت في دهاليز التجاذبات وحدة الاستقطاب، وجرّت إلى جانبها المجموعات المسلحة، وأبرز تلك التيارات حزب العدالة والبناء (إسلامي)، وحزب تحالف القوى الوطنية (الليبرالي)، وسط حديث متزايد عن تلقي الأخير دعماً سياسياً من الخارج، تحوّل إلى دعم في العتاد والأسلحة.

ووفق تقارير صحافية، فقد استقبلت معسكرات بلدة الزنتان، أقصى غرب البلاد، دعماً عسكرياً من دولة الإمارات، التي كانت تحتضن أبرز قادة حزب تحالف القوى الوطنية، لتعزيز مواقعها في معسكرات جنوب طرابلس، مقابل سعي قادة مدينة مصراتة المقربين من حزب العدالة والبناء، لتعزيز وجودهم العسكري في معسكرات البلاد في لمّ شتاتهم لمنح الثقة للحكومة الجديدة. وطيلة أعوام الثورة الماضية، مرت البلاد بالعديد من المراحل، التي اختلطت فيها خلافات السياسة بالاقتصاد والنواحي الأخرى للحياة، لكن انفلات السلاح شكّل الناظم لكل مراحلها، فعلى الرغم من نجاح أول تجربة انتخابية أفرزت أول برلمان بعد الثورة، إلا أن السلطات التنفيذية المنبثقة عنه فشلت في احتواء الثوار المسلحين، بسبب عوامل عدة اجتمعت مع الفراغ وتراجع سلطة الدولة، واضحت تُشكّل ملامح المشهد الذي لم يتوقف عن الانحدار إلى أتون الفوضى.

استقطابات حادة

قبيل انتخابات المؤتمر الوطني العام (أول برلمان بعد الثورة) عام 2012، طفت إلى السطح تيارات سياسية تشكّلت بعد التصحر السياسي الذي عرفته البلاد طيلة نحو أربعة عقود من حكم نظام الفرد، فوقعت في دهاليز التجاذبات وحدة الاستقطاب، وجرّت إلى جانبها المجموعات المسلحة، وأبرز تلك التيارات حزب العدالة والبناء (إسلامي)، وحزب تحالف القوى الوطنية (الليبرالي)، وسط حديث متزايد عن تلقي الأخير دعماً سياسياً من الخارج، تحوّل إلى دعم في العتاد والأسلحة.

ووفق تقارير صحافية، فقد استقبلت معسكرات بلدة الزنتان، أقصى غرب البلاد، دعماً عسكرياً من دولة الإمارات، التي كانت تحتضن أبرز قادة حزب تحالف القوى الوطنية، لتعزيز مواقعها في معسكرات جنوب طرابلس، مقابل سعي قادة مدينة مصراتة المقربين من حزب العدالة والبناء، لتعزيز وجودهم العسكري في معسكرات شرق طرابلس. وتحوّل مسلحو المدينتين، وحلفاؤهم السياسيون، إلى عقبة أمام محاولات الحكومة المؤقتة بقيادة علي زيدان، لبسط سيطرتها على البلاد.

وأمام تأثيرات الاستقطاب السياسي الحاد، انقسم قادة السلاح، فمدن غرب طرابلس تحالفت مع الزنتان وظهيرها السياسي الممثل في تحالف القوى الوطنية، وتقارب قادة المجموعات المسلحة المسيطرة في بنغازي ومدن أخرى شرق طرابلس مع معسكر مصراتة، وظهيرهم السياسي الممثل في «العدالة والبناء»، تخللتها صدامات مسلحة بين الفينة والأخرى زادت من حجم انشغال الحكومة المؤقتة التي تسربت إليها هي الأخرى الخلافات السياسية، خصوصاً بين وزرائها. ومن بين التفسيرات المتداولة حول أسباب تعثّر مسار الثورة، تراجع التحالف الدولي، الذي تشكّل إثر القرار الأممي رقم 1973، عن الاستمرار في دعمه السلطات الانتقالية، التي تشكلت إبان الثورة وبعدها، لبناء مؤسسات سيادية فاعلة. في المقابل، فإن المصالح المتعارضة للكثير من الدول، دفعتها لإنتاج ودعم أطراف محلية، سريعاً ما رسمت خريطة تحالفات في ما بينها، على أسس المناطقية والجهوية، وأوجد ذلك بشكل جلي في السنوات التالية من عمر الثورة، إذ تقاربت فرنسا ومصر والإمارات، فيما حشدت إيطاليا إلى جانبها دولاً كانت قد تراجع اهتمامها بالملف الليبي نسبياً، كالولايات المتحدة وبريطانيا. وانقسمت العديد من القوى المحلية بين المعسكرين، الفائزين في الانتخابات إلى دعوة زملائهم في المدن الكبرى، ترك مناطق أخرى لتتشظ فيها التنظيمات الإرهابية، وهو ما كان سبباً للمزيد من التدخل الخارجي تحت غطاء محاربة الإرهاب، ووجد فيه المعسكر الإماراتي ـ المصري ـ الفرنسي ذريعة لدعم فصيل مسلح بقيادة الجنرال المتقاعد خليفة حفتر، الطامح إلى الحكم.

انقلاب حفتر

خلال عام 2014، وبعد فشل انقلاب سعى إليه حفتر في طرابلس على سلطة المؤتمر الوطني العام عبر بيان تلفزيوني في فبراير/شباط من ذلك العام، فإنه تمكن من تكرار محاولته في بنغازي، عبر إطلاق «عملية الكرامة»، تحت شعار «الحرب على الإرهاب». شجع هذا الشعار أطرافاً قبلية في شرق ليبيا وعدداً من الضباط السابقين للالتفاف حوله، وازداد تراجع اهتمامها بالملف الليبي نسبياً، إذ كانت المثل لسياسات عواصم كبرى الدول الغربية، كواشنطن ولندن، وقدّمت الدعم لقطاعات عريضة من «الثوار»، خصوصاً في غرب البلاد، حيث مصالحها المتصلة بحقول الغاز، مثل «ثوار» زوارة والزاوية ومصراتة، كبرى قوى الغرب الليبي سياسياً وعسكرياً. وكان من نتائج هذا الدعم استقواء تلك الفصائل على خصومها ومحاولة إقصائهم من المشاركة في الحكم. ففي يوليو/تموز 2013، فرضت فصائل «الثوار» على المؤتمر الوطني العام إصدار «قانون العزل السياسي»، الذي يستثني أنصار النظام السابق من المشاركة في الحكم.

وشكّل عام 2013، مرحلة فارقة في تاريخ الثورة، فقد شهد تفاهمات إقليمية ودولية وفق مصالح الدول المتدخلة بالصراع، وظهر ذلك بشكل جلي في السنوات التالية من عمر الثورة، إذ تقاربت فرنسا ومصر والإمارات، فيما حشدت إيطاليا إلى جانبها دولاً كانت قد تراجع اهتمامها بالملف الليبي نسبياً، كالولايات المتحدة وبريطانيا. وانقسمت العديد من القوى المحلية بين المعسكرين، الفائزين في الانتخابات إلى دعوة زملائهم في المدن الكبرى، ترك مناطق أخرى لتتشظ

يطمح الليبيون بالعودة إلى الحياة الطبيعية (محمود تركية/فرانس برس)

أدى هجوم حفتر على طرابلس لتعليق جهود التوصل لحلول سلمية

نجحت حكومة الوفاق بعد اتفاقها مع تركيا في موازنة الأوضاع

انتخب لها 60 عضواً ممثلين لأقاليم ليبيا الثلاثة لصياغة دستور دائم للبلاد. كما لم تكن إيطاليا بعيدة عن المشهد، إذ كانت الممثل لسياسات عواصم كبرى ضمن مسارات الحل الجارية حالياً.

وهو ما تتفق بشأنه الناشطة السياسية الليبية، مروة الفاخري، التي تؤكد في حديث مع «العربي الجديد»، أن الفترة المقبلة التي تتركز عليها أنظار الليبيين «لا تزال مهددة ومعرّضة لمضاعفات الحكم الاستبدادي الذي دام 42 عاماً». وتقول «ظاهرياً انتهى الوضع إلى تسوية سياسية، لكنّ البلاد لن تستقر إلا بمصالحة وطنية أساسها التراضي الاجتماعي ومحاولة تخطي الماضي». وعلى الرغم من إقرارها «بوجود جراح والام عميقة، خلّفتها السنوات العشرة ما بعد الثورة»، إلا أنها تتساءل «كيف يمكن ملاحقة كل هذه الجرائم ومرتكبيها المرتبطين بأطراف خارجية، ولا يزالون في الساحة ويمكنهم تقويض كل شيء، والرجوع بليبيا إلى مربع الخراب مجدداً». ولا تنصح الفاخري بالتعويل كثيراً على المتابعة القضائية الدولية، موضحة أنه «على الرغم من بشاعة المقابر الجماعية، لم تجد موسكو غضاضة (عيباً) في معارضة قرار أممي (في نوفمبر الماضي) لوضع مليشيا الكانيات (المتهم بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان وكانت تسيطر على ترهونة حيث اكتشفت الكثير من المقابر الجماعية) على قائمة العقوبات الدولية. في المقابل أضافتها واشنطن على قوائم عقوباتها، ولكن ماذا يمكن أن يحصل بعد ذلك؟». وتلفت الفاخري إلى العديد من الأمثلة الأخرى، منها «قرار محكمة العدل الدولية عام 2017، بتسليمها قائد الإعدامات، محمود الورفلي (قائد كتيبة الصاعقة ومقرها بنغازي ومتهم بتنفيذ إعدامات ميدانية) الذي لا يزال حبراً على ورق».

المسار الحكومي

لا يزال رئيس الحكومة الجديد عبد الحميد دبيبة (الصورة)، يسعى لتكوين تشكيلة وزارية متوازنة من خلال اتصالاته بمجلس النواب بمختلف دوائره الانتخابية في البلاد. وكشف المكتب الإعلامي لدبيبة لـ«العربي الجديد»، أن الأخير سيقدم تشكيلته الوزارية «فور تلقي دعوة من مجلس النواب لتقديمها في جلسة مكتملة النصاب القانوني». وأضاف أن دبيبة أعرب عن أمله في أن «يُنجز أعضاء مجلس النواب المهام المناطة بهم، في العدد الزمنية المحددة».

تنظيمات الشرف

برزت تنظيمات متشددة عدة في ليبيا، مثل جماعة «أنصار الشريعة» في بنغازي، شرقي البلاد، وتيارات متناقضة في درنة، في الشرق أيضاً. في المقابل، نشط تنظيم «القاعدة» في الجنوب الليبي. وكان من أبرز الحوادث التي لفتت الأنظار حول خطورة تلك التنظيمات، قتل السفير الأميركي كريستوفر ستيفنز، مع 3 أميركيين آخرين، في هجوم على مبنى القنصلية الأميركية في بنغازي في 11 ـ 12 سبتمبر/أيلول 2012، نفذته «أنصار الشريعة».

انتهت وقتها، والمجلس الأعلى للدولة الذي تشكّل من بقايا أعضاء المؤتمر الوطني العام، والمجلس الرئاسي الذي كُلف بتشكيل حكومة وفاق وطني.

وخلال عامي 2015 و2016، كان العنوان الأبرز للمشهد هو الحرب على الإرهاب، ففيما كانت قوات حفتر تواصل حروبها داخل أحياء بنغازي تحت هذا الشعار، كانت قوات المؤتمر الوطني العام، في غرب البلاد، تطلق «عملية البنيان المرصوص»، لقتال تنظيم «داعش»، الذي تمكن خلال ذاك الوقت من حشد مئات المقاتلين من درنة شرق البلاد ومن الخارج. وعلى الرغم من حصول هذه العملية على دعم دولي واسع لإنجاحها في مدينة سرت، إلا أن التأثيرات الخارجية على الأطراف المحلية بدأت في الظهور، فلم تعد باريس تخفي دعمها حفتر في بنغازي، واعترفت بمقتل ثلاثة من جنودها كانوا يقاتلون إلى جانب قوات حفتر في يوليو/تموز 2016. كما نفذت القاهرة غارات جوية في تخوم مدينة درنة، شرق البلاد، أما أبوظبي فقد أكدت تقارير الأمم المتحدة بناءها قاعدة عسكرية قرب مقر حفتر العسكري في الرجمة، تزامناً مع اقتراب موسكو من معسكر حفتر، مع رسو حاملة الطائرات الروسية أدميرال كوزنيتسوف، قبالة بنغازي. وظهور حفتر على متنها في محادثات مع ضباط روس.

حرب طرابلس

فشل فرنسا وإيطاليا في إقناع الأطراف الليبية بشكل الحلول المطروحة، قابله نشاط أممي بقيادة المبعوث غسان سلامة، الذي طرح عدة بدائل جديدة لكسر الجمود السياسي، منها طاولة تفاوض سياسي تشمل كل الأطياف الليبية في «ملتقى سياسي جامع»، حدد له مدينة غدامس مكان انعقاده ومنتصف إبريل/نيسان 2019 زمناً لانطلاقه، من دون أن يكترث لحجم التحرك الذي كان يعد له حفتر في الوقت نفسه، من خلال حشود عسكرية كبيرة كان ينقلها إلى مواقع قريبة من طرابلس. وعلى الرغم من تحريض حفتر بنتائج جهود الأمم المتحدة، إلا أنه لم يفوّت فرصة الانشغال بالإعداد للملتقى الجامع، لمهاجمة العاصمة طرابلس. وأعلنت البعثة الأممية تعليق جهودها الرامية للبحث عن حلول سلمية بسبب انجراف البلاد إلى حرب ضروس، مع تقدّم مليشيات حفتر لكيلومترات عدة في جنوب طرابلس. ومقابل وضوح الدعم العسكري لحفتر من تحالف فرنسا والإمارات ومصر، وانضمام روسيا إلى هذا الحلف، انحازت تركيا إلى جانب حكومة الوفاق التي التفت حولها مجموعات غرب ليبيا المسلحة، وتمكنت من وقف تقدّم قوات حفتر جنوب طرابلس. وخلال أشهر حرب حفتر الأولى على طرابلس، نجحت حكومة الوفاق بعد اتفاقها الأمني مع تركيا وحصولها على دعم عسكري، في موازنة الأوضاع، ما أفقد قوات حفتر وحلفائه زخمها المحلي والإقليمي، تزامناً مع خسارتها مناطق عدة، لتنتهي المعارك بنكستها وتراجعها إلى مناطق وسط البلاد، وتحديداً في خط سرت ـ الجفرة.

كما أدى الشق الآخر من تحالف حكومة الوفاق مع الحكومة التركية، بشأن ترسيم الحدود المائية، إلى نقل جزء من الصراع الإقليمي إلى شرق المتوسط، ما أتاح مناخاً لعودة النشاط الأممي الذي توج هذه المرة بقمة برلين، مطلع عام 2019، والتي تعهدت خلالها القوى الدولية المتدخلة في ليبيا بالحد من نشاطها، ليدخل الملف الليبي دائرة المساومات بين أطراف دولية متعددة.

فرصة للحل

تضافرت عوامل داخلية متصلة بالمراوحة التي شهدها ميدان القتال، وموجة الغضب الشعبي تجاه السلطتين في طرابلس وبنغازي، إضافة إلى عوامل إقليمية تمثلت في تغير مواقف عدد من حلفاء حفتر وتغيير سياساتهم في التعامل مع مستجدات البلاد، لتدفع الأطراف الليبية إلى إعادة حساباتها، ما أتاح للأمم المتحدة متابعة جهودها لصنع تفاهمات ليبية تفضي إلى سلام دائم وفق ثلاثة مسارات، سياسية واقتصادية وعسكرية، أعلنت عنها بالتزامن مع انعقاد قمة برلين.

وعلى الرغم من التعثّر الذي ضرب آمال المبعوث الأممي غسان سلامة وجهوده، ودفعه إلى الاستقالة من منصبه، إلا أن البعثة الأممية تمكنت من استثمار ظروف الفشل العسكري الذي مُني به حفتر، وتغير مواقف العديد من داعميه، للدفع بالمسارات الثلاثة مجدداً، بقيادة الدبلوماسية الأميركية ستيفاني ويليامز التي ترأست بالإنابة البعثة الأممية. وتُوّج ذلك بتلاحق سريع للأحداث، باتفاق عسكري نهاية أكتوبر/تشرين الأول الماضي بين ممثلين عسكريين من طرفي الصراع، وعقد لقاءات بين قادة المؤسسات الاقتصادية تمكنت من طرح حلول عاجلة لبعض الأزمات الاقتصادية، إضافة إلى التئام ملتقى الحوار السياسي الذي جمع 75 ممثلاً ليبيا وانتهى إلى انتخاب سلطة تنفيذية موحدة لقيادة البلاد وإجراء انتخابات وطنية نهاية العام الحالي، بعد سنوات من الانقسام والحرب. وبعد محطات مختلفة من حرب وهدوء حذر، تلوح اليوم في الأفق «فرصة حقيقية أمام الليبيين لتجاوز خلافاتهم»، وفق وليامز، لكن إرث السنوات الماضية يبقى تحدياً كبيراً.

بعد 10 سنوات... جراح الليبيين مفتوحة

بينما كان طموح الليبيين تحقيق نظام ديمقراطي، غرقت البلاد بعد ثورة 17 فبراير، في الحروب والصراعات، بينما تتجه الأنظار اليوم للمرحلة الانتقالية الجديدة

طرابلس ـ **العربي الجديد**

فقد يأمن قرقوم الأمل نهائياً في عودة بصره عقب ثلاث رحلات علاجية إلى الخارج في السنوات الماضية، بعد أن خسره جراء إصابته في الشهر السادس من الثورة الليبية قبل 10 سنوات، عندما انضم إلى ثوار مدينة يفرن الجبلية، أقصى الغرب الليبي، لمحاولة إسقاط نظام العقيد الراحل معمر القذافي. وفي حين تتجدد الذكريات لديه بشأن ما مرّ به مع حلول الذكرى العاشرة للثورة الليبية التي انطلقت في 17 فبراير/شباط 2011، فإنّ الأمل يحدوه في أن تطوي البلاد أعواماً من الدم والبارود. يقول قرقوم لـ«العربي الجديد» إنه لم يتمكن من مشاهدة فعاليات انتخاب السلطة التنفيذية الجديدة أخيراً عبر التلفزيون، بسبب فقدانه بصره، لكنه كان يتابعها بدقة، باحثاً عن «الجانب المشرق» فيها، بل ويغوص في تحليلها وتفصيلها ليخلص إلى نتيجة مفادها بأنّ البلاد «باتت على عتبة السلام».

أمل وألم قرقوم هو مضمون شهادات الكثير ممن شاركوا في ثورة 17 فبراير التي أطاحت نظاماً ديكتاتورياً حكم البلاد لمدة أربعين عاماً. ففي رأي أنس الجروي، «ستظلّ ثورة فبراير حدثاً استثنائياً عفوياً، انطلق من دون أجندات أو مخططات. أما نتائجها، فتحملها النظام السابق الذي تعامل معنا بجبروت وتعال، وقابل مطالبنا بالسلاح». ويقول الجروي، الذي شارك مع شباب منطقته في الزنتان الجبلية غرب البلاد، بمنع كتائب القذافي من اقتحامها، لـ«العربي الجديد»، إنه «كان يمكن للنظام منع انزلاق البلاد إلى الفوضى والدماء، وتسليم السلطة كما حدث في مصر وتونس، وإقفال الباب في وجه التدخل الخارجي، منذ الأيام الأولى للثورة». ويعتبر أنّ «كل ما تعيشه البلاد من جراح والام خطط له النظام السابق كثمن لسقوطه».

في المقابل، تبرز شهادات أخرى ناقمة على الثورة والوضع الذي حلّ بعدها. وفي هذا الإطار، تقول انتصار الديناني، في حديث مع «العربي الجديد»: «لقد حملنا شعارات كثيرة على أمل تحقيقها، بما في ذلك إجراء انتخابات ديمقراطية وغيرها، لكن لم نلمسها ولم نلمس أي فعل ديمقراطي». وترى الديناني أنه «لم يتغير شيء طيلة السنوات العشر الماضية، فمظاهر هدم بيوت المعارضين، وتشريد أسرهم، والسحل والقتل والنهب، كلها ممارسات عادت وبقوة. لا جديد، بل الوضع أسوأ من قبل». وتتحدث الديناني عن والدها المختطف منذ أربع سنوات من بيته في حي السلماني بمدينة بنغازي. وترى أنّ «الثورة لم تخلّف سوى قوائم طويلة من الجرحى والمعوّقين. كما أنها وضعت البلاد أمام مفترقات عديدة، ومنعطف تاريخي لا نرى له نهاية».

ووسط هذه المواقف المتناقضة تجاه الثورة، لا يهتم حمزة أبو شعالة، بتحليل أسباب ما حدث ونتائجه، بل ما يهمه هو الإقرار بالواقع الحالي، وتقديم الدعم للجهات المهتمة بالدفع بحلول لأزمة البلاد وتعقيداتها، بحسب ما يقول لـ«العربي الجديد». ويعد فترة من النشاط المدني والحقوقي، أسّس أبو شعالة برفقة عدد من الناشطين، جمعية «المنتدى الليبي لحقوق الإنسان» عام 2016، مؤكداً أنّ «أرشيف الجمعية يتوفر على أرقام صادمة». ومنذ تاريخ تأسيس الجمعية، يكافح أبو شعالة من أجل جمع الإحصائيات ومطابقتها مع الواقع، من خلال أرشيف المستشفيات والمراكز الحقوقية، والأرقام التي تعلن عنها منظمات حقوقية. ويوضح أنّ «عدد المفقودين فاق الألف طيلة السنوات العشر الماضية».

وبينما شجّعت «مؤسسة الديمقراطية وحقوق الإنسان في ليبيا»، ومقرها واشنطن، مئات الليبيين على رفع قضايا ضد اللواء المتقاعد خليفة حفتر، جراء المقابر الجماعية التي تم اكتشافها في المناطق التي كانت تحت سيطرة قواته، ولا سيما في مدينة ترهونة جنوب العاصمة طرابلس، وفق ما يؤكد رئيس المؤسسة عماد الدين المنتصر، في تصريحات صحافية عدة له، يلفت أبو شعالة إلى أحداث وتجاوزات أخرى لا تقل ألماً عن مقابر ترهونة. ومن هذه التجاوزات، بحسب أبو شعالة «مجزرة السبت الأسود في بنغازي في يونيو/حزيران عام 2013، التي راح ضحيتها أربعون مدنياً، فضلاً عن مجزرة قاعدة براك الشاطئ الجوية جنوبي البلاد، التي قتل من جرائها 148 شخصاً بين مدنيين وعسكريين في مايو/أيار 2017. وهناك أيضاً مجزرة غرغور في طرابلس التي وقعت في 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، وراح ضحيتها 47 مدنياً ومئات الجرحى». ويلفت أبو شعالة إلى أنّ «المسار الحقوقي لا يزال رهين السياسة، فحفتر يستحق العقاب، لكن لماذا لا تزال ملفات المجازر الأخرى مغيّبة؟». ويعتقد أبو شعالة أنه «بعد عشر سنوات من تراكم الانتهاكات، لا بديل عن العفو العام ضمن مقترح العدالة الانتقالية». الذي أشار إلى أنه يتم بحثه ومناقشته مع قادة «مجلس اعيان ليبيا للمصالحة»، للمطالبة به ضمن مسارات الحل الجارية حالياً.

الجروي: كان يمكن للنظام السابق منع انزلاق البلاد للفوضى

خلال الاحتفال بالذكرى التاسعة للثورة، فبراير الماضي (حازم تركية/الأناضول)

هل انتهى مشروع حكم العسكر؟

على الرغم من التحولات الكبيرة التي شهدتها ليبيا، يبقى مشروع حكم العسكر حاضراً لدى البعض، مع وجود آلاف المرتزقة الأجانب

طرابلس ـ **العربي الجديد**

بعد سنوات من الانقسام الحاد منذ ثورة فبراير 2011، تقف ليبيا على أعتاب توافق سياسي قد ينهي الحرب التي طاولت أغلب مناطق البلاد، بين قوات حكومة الوفاق وقوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر، والتي وصلت إلى العاصمة طرابلس، قبل أن يتقلّل ميدان القتال إلى وسط البلاد، وتحديداً سرت والجفرة. على الرغم من ذلك، يبقى السلاح التهديد الأكبر لمستقبل ليبيا، خصوصاً أن بعض الأطراف المسلحة لم تتخل بعد عن حلم العودة للإمساك بالمشهد، وفي ظل استمرار وجود الاف المقاتلين الأجانب، والتدخلات المختلفة من أكثر من دولة خارجية.

وتدرج ملف السلاح في ليبيا خلال سنوات الصراع في أكثر من مرحلة، من حرص «الثوار» على حماية الثورة منذ نهاية عام 2011 وحتى 2012، حين تشكّلت في البلاد عشرات المجموعات المسلحة تحت مسمى «دروع» حماية الثورة، وسط نقاش حكومي واسع لدمج الداخل والخارج مؤسسات الدولة العسكرية والأمنية، ليمر الملف بتعقيدات خلقتها الاصطفافات السياسية التي عملت على ضمان وحماية وجودها بالتحالف مع المجموعات المسلحة، تزامناً مع خروج مجموعات مسلحة تنتمي لتيارات إسلامية متشددة، بداية بـ«أنصار الشريعة» والسلفية المدخلية، وانتهاء بتنظيم «داعش». لكن الملف أخذ منحى أخطر بإطلاق اللواء المتقاعد خليفة حفتر «عملية الكرامة» في بنغازي عام 2014، قابلتها عملية «فجر ليبيا» لطرد أنصار حفتر من طرابلس، ما أوقع البلاد في انقسام سياسي حاد، لجأ فيه الطرفان للسلاح والمعارك التي طاولت أغلب أجزاء ليبيا.

في الفترة الأخيرة، وإثر توافق ملتقى الحوار الليبي، المكوّن من 75 شخصية تمثل كل الأطياف المجتمعية والسياسية، على الدخول في مرحلة تمهيدية حتى نهاية العام الحالي، وانتخاب سلطة سياسية موحدة لقيادة هذه المرحلة، رحب حفتر بالسلطة الجديدة، كما أبدت قوى مسلحة في غرب البلاد ترحيبها بالسلطة الجديدة.

وعلى الرغم من بوادر إيجابية حول إحراز تقدّم للمضي بالبلاد نحو الاستقرار، إلا أن ارتباط ملف السلاح والمسلحين في البلاد بأطراف خارجية، بعد المعرقل الأول، فمقابل حصر موسكو، التي تدعم حفتر، قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إن بلاده ستبحث سحب قواتها من ليبيا إذا انسحبت القوات الأجنبية الأخرى أولاً. وفي تصعيد أحدث للموقف التركي، أكد المتحدث باسم الرئاسة التركية، إبراهيم قالن، أن قوات بلاده ستبقى ما دام الاتفاق الثنائي العسكري قائماً بين أنقرة وحكومة طرابلس.

في الداخل، تكشف مواقف ممثلي طرفي الصراع عن حذرهما تجاه ملف السلاح. ويجدد مدير إدارة التوجيه المعنوي في قوات حفتر، خالد المحجوب، تأكيد حفتر المرحب بأعضاء السلطة السياسية الجديدة، لكنه يشدد في تصريح لـ«العربي الجديد» على أن «الجيش الوطني (قوات حفتر) لن يتأخر في الرد على أي تهديد من الغزاة الأتراك»، بحسب تعبيره، مشدداً على إصرار قواته على طلب مغادرة القوات التركية لليبيا.

في المقابل، يؤكد الطرف الآخر على «شرعية» الوجود التركي في ليبيا كونه يأتي باتفاقية رسمية، وفق عبد المالك المدني، المتحدث الرسمي باسم مكتب الإعلام الحربي لعملية «بركان الغضب» التابعة لحكومة الوفاق، مشيراً إلى أن السلطة في طرابلس، سواء الحالية أو المقبلة، لديها الحق في حل الاتفاقية أو عدم تجديدها، معتبراً أن «الأجنبي المطلوب منه المغادرة هم داعمو حفتر من جنجويد وفاغنر». ولا يرى المدني، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن البلاد تجاوزت خطر عودة سعي العسكر للحكم، قائلاً: «قبلنا التفاوض مع ممثليه (حفتر) في اللجنة العسكرية في سياق طرح المجتمع الدولي لرؤى للحل بعيداً عن الحل العسكري»، لكنه يشدد على رفض حفتر في أي جسم عسكري في «قد عوّدنا حفتر غدره، وكلما حانت له فرصة للانقضاض على الرغم من التحولات الكبيرة التي شهدتها ليبيا، يبقى مشروع حكم العسكر حاضراً لدى البعض، مع وجود آلاف المرتزقة الأجانب

ينتشر السلاح بشكل واسع في البلاد (عمرو صلاح الدين/الأناضول)

ارتباط ملف السلاح بأطراف خارجية يصعّب حل هذه القضية

لم يفوتها، وهو لا يريد التسوية بل حكم الفرد العسكري المستبد».

من جهته، يدافع المستشار السياسي المرشح للمجلس الرئاسي الجديد، رضا الطويل، عن قدرة السلطة الجديدة على بحث ملف السلاح مع كل الأطراف للوصول فيه إلى مرحلة متقدمة في طريق الحل، مضيفاً في حديث لـ«العربي الجديد» أن «أعضاء السلطة سواء في المجلس الرئاسي أو الحكومة لم يُظهروا ميلاً إلى طرف محدد، وهو العامل الذي دفع الداخل والخارج للترحيب بالسلطة». ويكشف عن انشغال أعضاء السلطة الجديدة بملف السلاح، وأنهم قرروا فصله إلى ملفين، الأول يتعلق بالمصالحة الوطنية، والثاني ملف التهيئة للانتخابات الوطنية المقبلة. ودون الإدلاء بمزيد من التفاصيل عن كيفية فصل الملف في ملفين آخرين، يلفت إلى أن معالجته ستكون في سياق رؤية تعمل السلطة الجديدة عليها لإطلاق اتصالات كثيفة بالأطراف الخارجية الداعمة للمجموعات المسلحة على الأرض لطمأنتها بشأن موقفها وتبنيها لمطالب الأمم المتحدة بشأن إخراج المقاتلين الأجانب.

وتعليقاً على ذلك، يرى مصطفى الجعيدي، عضو هيئة شؤون المحاربين المكلفة من الحكومة المؤقتة عام 2012 بإدماج الثوار المقاتلين في برامج مدنية وتنموية، في حديث مع «العربي الجديد»، أن ما حصل سياق طبيعي لثورة اضطر ثوارها إلى حمل السلاح منذ الوهلة الأولى، معرباً عن تفاؤله بانحصار السلاح بين طرفين، «فحلحلة الخلاف بين طرفين ممثلين في لجنة مشتركة، أسهل بمرات من فوضى أمراء الحرب الأهلية متعددة القادة»، وفق قوله. ويعتبر الجعيدي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن للخيارات الدولية تأثيراً في ملف السلاح، معتبراً أن هناك إدارة غربية في طريقها للتبلور بشأن التدخلات الخارجية العسكرية في ليبيا «ما يساعد الليبيين على تبديد آمال العسكر في الطموح للحكم».

لكن الأكاديمي والخبير الأمني الليبي ياسين العريبي، يرى أن معطيات الميدان وتشابك ملف السلاح، أقوى من الفرص المتاحة للسلطة الجديدة، وحتى البرنامج السياسي الذي عرضه رئيس الحكومة الجديد عبد الحميد دبيبة على أعضاء ملتقى الحوار السياسي أثناء ترشحه، وتضمّن سعيه لتسريح المقاتلين وتشجيعهم على الولوج في برامج اقتصادية وتنموية، مضيفاً أن «كلمة الميدان لم تعد في يد الشباب، فهم وقود حرب معروف مصدره». ويشير العريبي، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن التشكيلات المسلحة بدأت في التشظي بعد أن كانت تتوزع في طرفين أثناء هجوم حفتر على طرابلس، معتبراً أن هذه الأوضاع تحتمل الانفجار في أي وقت. ولا يرى أن البلاد تجاوزت خطر عودة العسكر للحكم، متسائلاً: «ألم يكن حفتر الذي تعهد اليوم بدعم مخرجات الحوار السياسي، هو من هاجم طرابلس في وقت كانت فيه الأمم المتحدة تحضّر لإطلاق ملتقى الحوار السياسي في غدامس؟».

سموم باقية بعد ترامب

اليمين المتطرف في أميركا

لن تلجم تداعيات «غزوة الكونغرس» حراك اليمين المتطرف، وبوجود إدارة ديمقراطية في الحكم، ويسار متصاعد، قد يأخذ التطرف أشكالاً أكثر زخماً

واشنطن ـ **العربي الجديد**

إشعال حرب أهلية جديدة. قد يكون ذلك الهدف النهائي الذي ينشده اليمين المتطرف الأميركي منذ أن منحه عهد الرئيس دونالد ترامب زخماً للخروج إلى الضوء بشكل أكثر فاعلية. وعلى الرغم من أن محاربة التطرف الداخلي أصبحت أولوية على أجندة الأمن القومي الأميركي، إلا أنه قد يكون مخطئاً من يتوقع أن تكون «غزوة الكابيتول» لأنصار ترامب، في 6 يناير/ كانون الثاني الماضي، وما تبعها من اعتقالات لأفراد من جماعات اليمين المتطرف، أو حتى سقوط ترامب في انتخابات الرئاسة، سبباً للجم هذا التيار المتصاعد. والحقيقة هي أن حادثة الكونغرس ستشكل حافزاً لهذه القوى لتنظيم صفوفها بشكل أكثر هيكلية، وهو ما تشير إليه تقارير عدة، وتحذر منه. وعاد تطبيق «بارلر» للتواصل الاجتماعي، الشعبي جداً في أوساط المستخدمين من اليمين المتشدد الأميركي، إلى العمل، بعدما اختفى إثر أحداث الكونغرس. وقال الموقع، الذي يؤكد أن لديه حوالي 20 مليون مستخدم، إنه سيعمل من اليوم بـ«تكنولوجيا أكثر استقلالية»، بعدما أوقفه موقع «أمازون»، الشهر الماضي، متهماً إياه بالفشل في مراقبة محتواه العنيف.

وأمس، الثلاثاء، نشر موقع «سي أن أن» تقريراً، أكد فيه أن قادة في جماعات اليمين المتطرف الأميركي مصممون على أجندتهم للانقلاب على واشنطن. وتطرق التقرير إلى جماعة «حافظو القسم» المسلحة المتطرفة، والتي يلاحق مكتب التحقيقات الفدرالي «أف بي آي» بعض أتباعها، بعدما تمّ اعتقال عدد منهم إثر أحداث الكونغرس، ويواجهون تهماً قد تقودهم إلى السجن لعقدين. واستعاد التقرير ما أكده زعيم الجماعة ستيوارت رودس، لموقع «إنفو وارز»، نهاية الشهر الماضي، من أنه «من الضروري إعلان أن هذا النظام (النظام الأميركي) غير شرعي». واستخدم رودس مصطلحات يرددها اليمين المتطرف الأميركي، مثل إطلاق لقب «الملك» على الرئيس جو بايدن ووصفه بغير الشرعي. كما أكد أن «اليساريين يواصلون الضغط، ولكن ليكونوا أول من يرسم نقطة الدم الأولى». ودعا إلى اعتبار الإدارة الجديدة ومؤيديها في الكونغرس «عدواً محتلاً»، متحدثاً عن «365 مليون وطني مسلح جاهزين». وتواجه جيسيكا واتكينز، العضو في «حافظو القسم»، تهماً مرتبطة بالاقتحام، علماً أنها ومعتقلين آخرين كانوا عناصر سابقين في الجيش الأميركي. ورودس نفسه هو من قدامى الجيش، وانضم إلى «حافظو القسم» في 2009، عندما برزت الجماعة خلال حملة باراك أوباما الأولى. وقال رودس لـ«سي أن أن» في ذلك العام، إن «دورنا ليس إطاعة أي شخص يصادف أنه رئيس، بل حماية الدستور والجمهورية». وللجماعة المسلحة، كغيرها من جماعات اليمين المتطرف الأميركي، توجهات عنصرية قوية، ولعبت دوراً في حماية تجمعات سكنية بيضاء خلال حراك «حياة السود مهمة» العام الماضي.

وكان تقرير لـ«برو بابليكا» قد ذكر، في 22 يناير الماضي، أن إدارة ترامب عرقلت وكالة الأمن الوطني الأميركي بالتقليل من خطر المتفوقين البيض.

وكانت صحيفة «نيويورك تايمز» قد رأت في تقرير نشر في 16 يناير الماضي، أن أحداث الكابيتول تشكل «وسيلة بروباغندا» مهمة بالنسبة لليمين المتطرف، ما سيغذي عملية التجنيد في صفوف هذه المجموعات والعنف لسنوات مقبلة. ورأت الصحيفة أن جماعات الكراهية لطالما كانت بمثابة «الغرزة» في الحياة السياسية الأميركية، بغض النظر عن هوية ساكن البيت الأبيض، إلا أنها وجدت في ترامب نصيراً لها، وتعاطفاً منه لم تجده في أي رئيس آخر، ما بلغ ذروته خلال إغلاق كورونا والحراك ضد العنصرية، إلى أن انصهر بحملة «أوقفوا السرقة». وأكد زعيم مجموعة «براود بويز» اليمينية المسلحة أنريكي تاريو أن حراك اليمين المتطرف الذي أشعله ترامب، سيستمر. وأضاف «سيحاولون إسكاتنا، لكن صوتنا سيصبح أعلى».

> يدعو المتطرفون إلى اعتبار إدارة بايدن عدواً محتلاً

في عامها الأخيرين جهود «أف بي آي» لملاحقة هذه العناصر، ومنهم «نازيون جدد» أميركيون، ذهبوا للتدرب مع جماعات مسلحة في أوكرانيا. وجاءت العرقلة، لناحية رفض الإدارة تصنيفهم بـ«اليمين المتطرف الإرهابي» مثلاً، بل فضّلت عبارة «المتعصبين إثنياً أو عرقياً». وبحسب متابعين تحدثوا للموقع، فإن «استجابة إدارة ترامب لخطر عولمة التطرف اليميني، جاءت بطيئة جداً»، كما اتهموا

على إدارة بايدن معالجة مسألة السلاح الفردي (أندرو ليتشتنستين/Getty)

ويربط تقرير لـ«أكليد»، نشر في ديسمبر/ كانون الأول الماضي، مستقبل هذا الحراك في أميركا خلال المرحلة الأولى من عهد بايدن، بعدة عوامل، منها كيفية تعاطي الإدارة الجديدة مع مسألة السلاح الفردي، ولكن أيضاً طبيعة الحراك الذي سيجري «على اليسار». إذ إن إخفاق الإدارة في معالجة بعض جوانب عدم الأمان الاجتماعي، سيبقي على اليسار متحفزاً للحراك، ما سيثير الطرف الآخر. ويحمل ذلك إلى اعتبار أن إدارة بايدن، التي تواجهها تحديات كورونا والاقتصاد، سيكون عليها أيضاً العمل لتصحيح ليس فقط الانقسام الحاد داخل المجتمع الأميركي، بل التنافر والعداوة الواضحة والعنيفة بين تيارين، يعتبر أحدهما أنه «الأصيل»، في مجتمع يذهب أكثر فأكثر ديمغرافياً، نحو التنوع والتلون.